فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الأربعاء 8 رمضان 1447هـ 25 فبراير/ شباط Wednesday 25 February 2026 | العدد 6314 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

مقتل شاب من الرامة بالداخل المحتل في جريمة إطلاق نار

الناصرة/ فلسطين:

قُتل، مساء أمس، شاب جراء تعرضه لجريمة إطلاق نار في بلدة الرامة بمنطقة الشاغور بالداخل المحتل، لترتفع حصيلة القتلى في الداخل منذ مطلع العام إلى 54 قتيلا. وافادت مصادر محلية بمقتل الشاب أدهم حرب (25 عاما) بعد وصول طاقم طبي إلى مكان الجريمة.

وترتفع حصيلة ضحايا جرائم القتل منذ مطلع العام إلى 54 قتيلا، بينهم 28 منذ بداية الشهر الجاري، و26 خلال كانون الثاني/ يناير الماضي.

كما يشهد الداخل المحتل احتجاجات شبه يومية ضد استفحال

5

ممثل «حماس» في لبنان: استهداف «عين الحلوة» محاولة لزرع الفتنة وتصفية القضية

بيروت/ فلسطين:

في سياق تداعيات الغارة «الإسرائيلية» التي استهدفت أحد مقار القوة الفلسطينية المشتركة في حيّ حطّين داخل مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا جنوب لبنان، وأدت إلى ارتقاء شهيدين، أكد ممثل حركة المقاومة الإسلامية – حماس في لبنان، أحمد عبد الهادي، أن الاحتلال «واهمٌ في محاولاته المستمرة لكيّ وعي

5

شهيدان وقصف مدفعي مستمر.. «إسرائيل» تواصل خرق «هدنة» غزة

غزة/ فلسطين:

تواصلت خروقات الاحتلال الإسرائيلي لاتفاق التهدئة في قطاع غزة، اليوم الثلاثاء، وسط تصعيد ميداني طال مناطق متفرقة من القطاع، وأسفر عن ارتقاء شهيدين حتى اللحظة.

واستشهد الشاب مجدي غبن (30 عاماً) والفتى فراس غبن (14 عاماً) ظهر اليوم، بقصف إسرائيلي استهدف مجموعة من المواطنين في مدينة بيت لاهيا شمال غرب قطاع غزة.

وفي مدينة غزة، استهدفت مدفعية الاحتلال حي التفاح شرق المدينة بعدة قذائف، كما طالت القذائف المدفعية الأحياء والمناطق الشرقية للمدينة. وتواصل القصف المدفعي إسرائيلي على مواصي مدينة رفح جنوبي قطاع غزة.

وقصفت مدفعية الاحتلال الإسرائيلي،

2

أداء صلاة الجنازة عل جثمان شهيد بمدينة غزة أمس (فلسطين)

هيومن رايتش ووتش تطالب (إسرائيل) التوقف عن التدخل في عمل المنظمات الإنسانية

باريس/ فلسطين:

دعت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إلغاء شروط تسجيل المنظمات الإنسانية العاملة في الأراضي الفلسطينية، والتوقف عن التدخل في عملها. وقالت المنظمة في تقرير لها، أمس، إن السلطات الإسرائيلية تعتزم منع 37 منظمة غير حكومية دولية من العمل في قطاع غزة والضفة الغربية اعتبارا من 1 آذار/ مارس المقبل، بذريعة «رفض هذه المنظمات تزويد الحكومة بقوائم موظفيها وبياناتهم الشخصية ضمن شروط التسجيل الجديدة». وأشارت إلى أنه، لطالما قدمت منظمات الإغاثة الدولية مساعدات إنسانية منقذة للحياة إلى

2

تصعيد ممنهج في غزة.. محاولات إسرائيلية لفرض وقائع جديدة بالقوة

غزة/ نور الدين صالح:

يشهد قطاع غزة في الآونة الأخيرة تصعيداً عسكرياً متدرجاً تجاوز في طبيعته وحدوده نمط العمليات المحدودة أو الموضعية، ليأخذ طابعاً ميدانياً منهجياً يتسم بالاتساع الجغرافي والتكرار الزمني، ويطال مناطق متعددة في مختلف أنحاء القطاع.

هذا التحول لا يُقرأ بوصفه مجرد ردود فعل ظرفية، بل كمؤشر على استراتيجية أوسع تسعى من خلالها (إسرائيل) إلى إعادة هندسة المشهد الأمني في غزة وفرض معادلات جديدة بالقوة، مستفيدة من بيئة سياسية دولية لا تمارس ضغوطاً كافية لوقف هذا المسار.

فقد اتسعت دائرة الاستهدافات لتشمل مناطق سكنية ومواقع مدنية، بالتوازي مع توسيع نطاق ما

3

مؤامرة هندسة العمل الإنساني في غزة

الاحتلال يخنق الإغاثة إلى غزة تحت غطاء التنظيم

غزة/ فلسطين:

ستدخل معايير إسرائيلية جديدة لتنظيم عمل المساعدات الإنسانية في قطاع غزة حيّز التنفيذ اعتبارًا من الأول من مارس المقبل، في خطوة وُصفت على نطاق واسع بأنها تعيد رسم قواعد الإغاثة في واحدة من أكثر مناطق العالم تضررًا وعزلة. وأبرزت صحيفة التلغراف البريطانية أن القواعد الإسرائيلية تُنذر بتقليص حاد لعمليات المؤسسات الخيرية الدولية والمنظمات غير الحكومية، مع ما يحمله ذلك من تداعيات مباشرة على ملايين الفلسطينيين الذين يعتمدون على المساعدات للبقاء.

سيمر عبر مئات الدونمات الزراعية

الاحتلال يبدأ شق طريق استيطاني كبير في رام الله لربط المستوطنات بالداخل

القدس المحتلة/ فلسطين:

شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، بشق طريق استيطاني كبير في منطقة رام الله، في خطوة تهدف إلى ربط مستوطنات شرقي رام الله بالخط السريع 443 غربي المدينة. وأوضح موقع «04» وفق ترجمة وكالة «صفا»، أن الطريق الجديد المسمى طريق 45، سيمر عبر مئات الدونمات الزراعية الفلسطينية، ويصل تكلفته إلى حوالي 400 مليون شيقل. ويهدف المشروع بحسب المسؤولين الإسرائيليين، إلى تعزيز السيطرة على المنطقة وتسهيل التنقل بين المستوطنات ووسط الكيان. من جانبه، أشاد وزير مالية الاحتلال المتطرف بتسليئيل سموتريتش بالمشروع وقال: «إنه خطوة استراتيجية نحو وأد فكرة قيام دولة فلسطينية مستقبلية». وأضاف أن «شق الطريق 45 لا يعد مشروع مواصلات عادي، فالمشروع

2

رمضان خلف القضبان... تصعيد إسرائيلي يفاقم معاناة 9500 أسير فلسطيني

غزة/ عبد الرحمن يونس:

يواجه نحو 9500 أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي أوضاعًا إنسانية متدهورة مع دخول شهر رمضان، في ظل تصاعد إجراءات توصف بأنها عقاب جماعي ممنهج، شملت تقليص الطعام، وتشديد القمع، ومنع الشعائر الدينية، وسط تحذيرات حقوقية من تداعيات خطيرة قد تمس حياتهم. ويؤكد مختصون في شؤون الأسرى أن إدارة السجون الإسرائيلية حوّلت الشهر الفضيل، الذي كان يحمل طابعًا روحانيًا خاصًا للأسرى في السنوات السابقة، إلى محطة معاناة مضاعفة، لا سيما منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول

4

وعود الترفيه تصطدم بواقع الدمار.. النازحون: نريد إعمارًا لا استثمارًا

غزة/ أدهم الشريف:

أمام خيمة مهترئة تلتصق بها طبقات الغبار داخل مركز لإيواء نازحي الحرب، يجلس ماهر الصواف، على كرسي صغير، يتبادل أطراف الحديث مع أفراد عائلته، بينما تمر على مسامعه تصريحات متكررة عن تحويل غزة إلى «ريفيرا» ساحلية، وبناء ملاعب ومنتجعات ومرافق ترفيهية حديثة.

عندما يسمع الكلام، يهز رأسه بصمت، ثم يقول: «قبل الملاعب.. أعيدوا لنا بيوتنا».

في قطاع غزة المُدمر، يعيش النازحون منذ أشهر طويلة بين خيام ومدارس ومبانٍ مدمرة جزئيًا، بعد أن سوَّت العمليات العسكرية لجيش الاحتلال أحياءً

5

بين المطر والنزوح... خيام غزة مهددة بالغرق مع كل منخفض جوي

غزة/ محمد أبو شحمة:

مع كل منخفض جوي يضرب قطاع غزة، تتحول خيام النازحين إلى بؤر مهددة بالغرق، في مشهد يضاعف معاناة آلاف العائلات التي فقدت منازلها وتواجه اليوم خطر التشرد تحت المطر، في ظل نقص حاد في مواد الإيواء وغياب حلول دائمة. قبل أذان المغرب بقليل، كانت أم أحمد المصري، النازحة من بيت حانون شمال

أداء صلاة التراويح في باحات المسجد الأقصى المبارك أمس (فلسطين)

40 ألفًا يؤدون صلاة التراويح في المسجد الأقصى

القدس المحتلة/ فلسطين:

أدى نحو 40 ألف مصلٍّ، مساء أمس، صلاتَي العشاء والتراويح في رحاب المسجد الأقصى المبارك بالقدس المحتلة، رغم القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الليلة الثامنة من شهر رمضان الفضيل.

وأفادت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، في بيان لها، بأن عشرات آلاف المصلين توافدوا إلى المسجد الأقصى منذ ساعات المساء، وأدوا صلاتي العشاء والتراويح في

2

هيومن رايتش ووتش تطالب (إسرائيل) التوقف عن التدخل في عمل المنظمات الإنسانية

باريس/ فلسطين:

دعت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إلغاء شروط تسجيل المنظمات الإنسانية العاملة في الأراضي الفلسطينية، والتوقف عن التدخل في عملها.

وقالت المنظمة في تقرير لها، أمس، إن السلطات الإسرائيلية تعتزم منع 37 منظمة غير حكومية دولية من العمل في قطاع غزة والضفة الغربية اعتبارا من 1 آذار/ مارس المقبل، بذريعة «رفض هذه المنظمات تزويد الحكومة بقوائم موظفيها وبياناتهم الشخصية ضمن شروط التسجيل الجديدة».

وأشارت إلى أنه، لطالما قدمت منظمات الإغاثة الدولية مساعدات إنسانية منقذة للحياة إلى المواطنين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وسط ضغوط كبيرة وعدوان الاحتلال.

وقالت ميشال رندهاوا، مسؤولة أولى في قسم حقوق اللاجئين والمهاجرين في هيومن رايتس ووتش: «تسييس إسرائيل شروط تسجيل منظمات الإغاثة يعرقل الأنشطة المنقذة للحياة لهذه المنظمات، في وقت تواصل فيه السلطات الإسرائيلية فرض حصار غير قانوني ومدمر على غزة».

وبحسب المنظمة، لم تلتزم الحكومة الإسرائيلية بسد فجوة المساعدات المحتملة، في حين لم تحصل سوى 27 منظمة على موافقة التسجيل حتى الآن. ورغم اتفاق وقف إطلاق النار المزعوم في أكتوبر/تشرين الأول، تواصل «إسرائيل» تقييد دخول المساعدات إلى القطاع، ما أدى إلى نقص في الأدوية ومعدات إعادة الإعمار والمواد الغذائية والمياه.

وتؤكد هيومن رايتس ووتش أن القيود المتعمدة التي تفرضها «إسرائيل» على المساعدات سعيا لتحقيق أهدافها السياسية أو العسكرية تنتهك التزاماتها كطرف مُحتل بموجب الدولي القانون الإنساني وتُشكل جريمة حرب عندما تصل إلى حد استخدام التجويع سلاحَ حرب.

يُذكر أنه في آذار/مارس 2025، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قرارًا يُلزم المنظمات الراغبة في التسجيل بتقديم معلومات شخصية مفصلة عن موظفيها.

وبدأت (إسرائيل)، مطلع العام الجاري، إلغاء تراخيص عمل 37 منظمة دولية تُدخل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، بدعوى رفضها تقديم قوائم بأسماء موظفيها والتعاون مع إجراءات التسجيل الأمني الجديدة.

وقدمت أكثر من 15 منظمة، في 22 شباط/ فبراير، التماسا إلى المحكمة «العليا»، قائلة إن متطلبات التسجيل الجديدة تقوّض القانون الدولي الإنساني، وتهدد بقطع المساعدات المنقذة للحياة عن الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية.

شهيدان وقصف مدفعي مستمر.. «إسرائيل» تواصل خرق «هدنة» غزة

(تصوير/ محمود أبو حصيرة)

غزة/ فلسطين:

تواصلت خروقات الاحتلال الإسرائيلي لاتفاق التهدئة في قطاع غزة، اليوم الثلاثاء، وسط تصعيد ميداني طال مناطق متفرقة من القطاع، وأسفر عن ارتقاء شهيدين حتى اللحظة.

واستشهد الشاب مجدي غبن (30 عاماً) والفتى فراس غبن (14 عاماً) ظهر اليوم، بقصف إسرائيلي استهدف مجموعة من المواطنين في مدينة بيت لاهيا شمال غرب قطاع غزة.

وفي مدينة غزة، استهدفت مدفعية الاحتلال حي التفاح شرق المدينة بعدة قذائف، كما طالت القذائف المدفعية الأحياء والمناطق الشرقية للمدينة.

وتواصل القصف المدفعي إسرائيلي على مواصي مدينة رفح جنوبي قطاع غزة.

وقصفت مدفعية الاحتلال الإسرائيلي، مساء اليوم، المناطق الشمالية الشرقية من مخيم البريج، وسط سماع دوي انفجارات متتالية في المنطقة.

وأفادت مصادر محلية أن آليات الاحتلال أطلقت نيرانًا مكثفة من المناطق الشرقية لمدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، بالتزامن مع إطلاق نار تجاه مدينة رفح جنوبًا.

وأمس الإثنين، أصيب عدد من المواطنين بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، تزامنًا مع استهدافات متفرقة في مختلف أنحاء القطاع.

يأتي ذلك في ظل أوضاع إنسانية غاية في الصعوبة عاشها المواطنون في القطاع الليلة الماضية، جراء تساقط الأمطار وغرق خيامهم.

سيمر عبر مئات الدونمات الزراعية

الاحتلال يبدأ شق طريق استيطاني كبير في رام الله لربط المستوطنات بالداخل

القدس المحتلة/ فلسطين:

شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، بشق طريق استيطاني كبير في منطقة رام الله، في خطوة تهدف إلى ربط مستوطنات شرقي رام الله بالخط السريع 443 غربي المدينة.

وأوضح موقع «04» وفق ترجمة وكالة «صفا»، أن الطريق الجديد المسمى طريق 45، سيمر عبر مئات الدونمات الزراعية الفلسطينية، ويصل تكلفته إلى حوالي 400 مليون شيقل.

ويهدف المشروع بحسب المسؤولين الإسرائيليين، إلى تعزيز السيطرة على المنطقة وتسهيل التنقل بين المستوطنات ووسط الكيان.

من جانبه، أشاد وزير مالية الاحتلال المتطرف بتسليئيل سموتريتش بالمشروع وقال: «إنه خطوة استراتيجية نحو وأد فكرة قيام دولة فلسطينية مستقبلية».

وأضاف أن «شق الطريق 45 لا يعد مشروع مواصلات عادي، فالمشروع عبارة عن حجر الزاوية في المشروع الاستيطاني وسط الضفة ومشروع صهيوني بالدرجة الأولى، حيث يربط مستوطنات شرقي رام الله مع وسط البلاد، وهذا سيغير الواقع على الأرض ويبسط السيادة بالأمر الواقع». ويأتي هذا المشروع في إطار سلسلة مشاريع استيطانية إسرائيلية تهدف إلى توسيع سيطرة الاحتلال على الضفة الغربية المحتلة.

هجوم واسع للمستوطنين على قرية سوسيا جنوب الخليل

الخليل/ سند:

هاجم مستوطنون، مساء أمس، قرية سوسيا في مسافر يطا جنوب الخليل، وأحرقوا عدد من المساكن والمركبات، وحطموا محتوياتها.

وأفاد الناشط في مقاومة الاستيطان في مسافر يطا، أسامة مخامرة، أن عشرات المستوطنين هاجموا مساكن ومركبات المواطنين في قرية سوسيا، وأحرقوا عدداً منها وحطموا أخرى.

ولفت إلى أن الهجوم كان واسعاً على القرية وأطلق خلاله المستوطنين قنابل الغاز داخل مساكن المواطنين، مما أوقع حالات اختناق في صفوفهم.

وتصاعدت اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية، وبدأت تأخذ منحنىً أخطر بعد مصادقة المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر «الكابينيت،» على حزمة قرارات من شأنها إحداث تغييرات عميقة في إدارة وتسجيل الأراضي في الضفة الغربية، وتعميق مخطط الضم.

وارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون، ما مجموعه 1872 اعتداء خلال يناير/ كانون الثاني الماضي، بما يشمل تهجير 125 عائلة بدوية قسرا، ومحاولة إقامة 9 بؤر استيطانية جديدة، ومصادرة 744 دونما، وهدم 126 منشأة، وفق هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

40 ألفًا يؤدون صلاة التراويح في المسجد الأقصى

القدس المحتلة/ فلسطين:

أدى نحو 40 ألف مصلٍّ، مساء أمس، صلاتَي العشاء والتراويح في رحاب المسجد الأقصى المبارك بالقدس المحتلة، رغم القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الليلة الثامنة من شهر رمضان الفضيل. وأفادت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، في بيان لها، بأن عشرات آلاف المصلين توافدوا إلى المسجد الأقصى منذ ساعات المساء، وأدوا صلاتي العشاء والتراويح في باحاته ومصلياته المسقوفة.

وانتشرت قوات الاحتلال في محيط البلدة القديمة وأبوابها، ودققت في هويات عدد من الشبان، وأعاقت وصول بعض المواطنين إلى المسجد، في وقت شهدت فيه باحات الأقصى حضورًا واسعًا من العائلات وكبار السن والمرابطين.

ويشهد المسجد الأقصى المبارك خلال شهر رمضان المبارك توافد أعداد كبيرة من المصلين من مدينة القدس وأراضي عام 1948، في ظل استمرار القيود المفروضة على دخول المصلين من محافظات الضفة الغربية.

إخفاق إسرائيلي في إجلاء آلاف المستوطنين بعد 7 أكتوبر

القدس المحتلة/ فلسطين:

كشف «مراقب الدولة» الإسرائيلي متنياهو انغلمان، عن إخفاقات كبيرة، بشأن إجلاء المستوطنين واستيعابهم، بعد عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، أن تقرير «إنغلمان» بشأن إجلاء المستوطنين واستيعابهم بعد أحداث 7 أكتوبر 2023 يظهر سلسلة طويلة من الإخفاقات، بعضها بدأ قبل سنوات طويلة من الحرب، وأخرى ظهرت بالفعل في الساعات الأولى التي أعقبت الهجوم المفاجئ - وأخرى استمرت على مدى أشهر.

ومن بين ما وجده المراقب، أنه منذ قرار الحكومة الإسرائيلية قبل 65 عاما بإنشاء سلطة إجلاء وإغاثة الضحايا، لم يتم تحديث مسؤولياتها وصلاحياتها.

وبين التقرير عدم وجود خطة تشغيلية وطنية متفق عليها لإجلاء السكان سارية المفعول، كما أن «الهيئة الوطنية» للطوارئ لم تجرِ أي تدريب طوارئ منذ عام 2020 لوزارة الصحة، ولمكتب رئيس الحكومة، وللمستوى السياسي في تلك الوزارات.

وأشار أن 210 آلاف شخص في «إسرائيل» غادروا منازلهم في الشمال والجنوب، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب، مشددا على أن «الحكومة والجيش الإسرائيلي فشلا في إجلاء السكان واستيعابهم».

ولفت إلى أنه لم تُعرض حتى اليوم على الحكومة، مسودة قرار تتيح استجابة مثلى لاستيعاب النازحين في حالات الطوارئ.

كما أشار إلى أنه في المراجعة، التي أجريت من أكتوبر 2023 حتى أغسطس 2024، وجد مكتبه «فوضى تامة في الإجلاء: حيث تم الإجلاء في بعض الحالات مع تعريض السكان للخطر دون حاجة.

إضافة إلى ذلك، أوضح تقرير المراقب أنه بعد سبعة أشهر من أحداث 7 أكتوبر، لم تكن لدى وزارة التربية معلومات عن 10 آلاف طالب.

17 عملاً مقاوماً في الضفة الغربية خلال 48 ساعة

رام الله/ فلسطين:

تواصلت أعمال المقاومة في الضفة الغربية خلال الساعات الـ48 الماضية.

ورصد مركز معلومات فلسطين «معطى» تنفيذ 17 عملاً مقاوماً، توزعت بين اندلاع مواجهات وإلقاء حجارة، تصدٍ للمستوطنين، محاولة دهس، إضافة إلى تنظيم مظاهرة.

وفي القدس، اندلعت مواجهات تخللها إلقاء حجارة في بلدتي أبو ديس وكفر عقب.

وشهد مخيم الأمعري اندلاع مواجهات وإلقاء حجارة، إلى جانب مواجهات مماثلة في بلدة المغير برام الله ، أما في جنين، فقد اندلعت مواجهات وأُلقيت الحجارة في بلدة يعبد.

وفي طوباس، سُجلت مواجهات في بردلا تخللها تصدٍ للمستوطنين، بينما شهدت مواجهات وأُلقيت الحجارة في بلدة قصرةً.

وشهدت بلدة حارس بسلفيت مواجهات وإلقاء حجارة، وفي بيت لحم، سُجلت محاولة دهس عند حاجز الأنفاق.

أما في الخليل، فقد اندلعت مواجهات تخللها تصدٍ للمستوطنين في منطقة هربية النبي، إضافة إلى مواجهات وإلقاء حجارة في سعير وحلحول وإذنا.

مركز يصدر ورقة حول إدارة الأمن في غزة بعد الحرب

غزة/ فلسطين:

أصدر المركز الفلسطيني للدراسات السياسية، أمس، ورقة تحليلية جديدة بعنوان «غزة بعد الحرب: مسارات إدارة الأمن في المرحلة الانتقالية»، تتناول التحديات المعقّدة التي تواجه القطاع في مرحلة ما بعد توقف العمليات العسكرية، مع تركيز خاص على ملف الأمن بوصفه أحد أكثر الملفات حساسية وتأثيرًا على الاستقرار المجتمعي والسياسي. وقال المركز، إن الورقة تسلط الضوء على واقع المرحلة الانتقالية في غزة، في ظل الدمار الواسع، وغياب المؤسسات التشريعية الفاعلة، وتعدد الفاعلين الأمنيين، واستمرار أشكال مختلفة من السيطرة الإسرائيلية، إضافة إلى الضغوط الإقليمية والدولية المرتبطة بإعادة الإعمار والترتيبات الأمنية.

وأوضح أن الدراسة تقدّم قراءة تحليلية معمّقة للسياق الداخلي والإقليمي والدولي، وتناقش التحديات البنيوية التي تعيق تنظيم المشهد الأمني، وتطرح مقاربة واقعية لإدارة الأمن تركز على حماية المجتمع، ومنع الانفلات، وملء الفراغ المؤسسي، بعيدًا عن النماذج الجاهزة التي تفترض وجود دولة مكتملة الأركان.

وأكد مركز الدراسات أن الورقة تهدف إلى الإسهام في النقاش الوطني الفلسطيني حول مآلات غزة بعد الحرب، وتوفير مرجع تحليلي للباحثين والكتاب وصنّاع القرار، بما يساعد على بلورة خيارات عملية تراعي خصوصية الواقع الفلسطيني وتحدياته السياسية والأمنية.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الأربعاء 8 رمضان 1447هـ 25 فبراير/ شباط
Wednesday 25 February 2026
FELESTEENONLINE
WWW.FELESTEEN.PS

تصعيد ممنهج في غزة.. محاولات إسرائيلية لفرض وقائع جديدة بالقوة

غزة/ نور الدين صالح:

يشهد قطاع غزة في الآونة الأخيرة تصعيداً عسكرياً متدرجاً تجاوز في طبيعته وحدوده نمط العمليات المحدودة أو الموضعية، ليأخذ طابعاً ميدانياً منهجياً يتسم بالاتساع الجغرافي والتكرار الزمني، ويطال مناطق متعددة في مختلف أنحاء القطاع.

هذا التحول لا يُقرأ بوصفه مجرد ردود فعل ظرفية، بل كمؤشر على استراتيجية أوسع تسعى من خلالها (إسرائيل) إلى إعادة هندسة المشهد الأمني في غزة وفرض معادلات جديدة بالقوة، مستفيدة من بيئة سياسية دولية لا تمارس ضغوطاً كافية لوقف هذا المسار.

فقد اتسعت دائرة الاستهدافات لتشمل مناطق سكنية ومواقع مدنية، بالتوازي مع توسيع نطاق ما يُعرف بـ»الخط الأصفر»، في خطوة تعكس سعياً عملياً لإعادة تعريف الحدود الأمنية داخل القطاع وخلق عمق ميداني تتحكم به القوات الإسرائيلية.

ويرى مراقبون أن هذا التوسع هو محاولة لتكريس واقع أمني جديد يتيح هامش حركة أكبر لجيش الاحتلال الإسرائيلي، ويعيد تشكيل قواعد الاشتباك بما يتوافق مع أولوياته العسكرية والسياسية.

الباحث في الشأن الأمني والعسكري رامي أبو زبيدة يرى أن ما يجري يتجاوز إطار «الردود التكتيكية»، ليعكس سياسة تصعيد ممنهجة تهدف إلى إعادة تشكيل قواعد الاشتباك وفرض معادلات أمنية جديدة على الأرض.

ويوضح أبو زبيدة لصحيفة «فلسطين»، أن توسع ما يُعرف بـ»الخط الأصفر» يعكس سعياً إسرائيلياً لخلق نطاق أمني أوسع داخل القطاع، بما يكرس واقعاً ميدانياً يخدم الرؤية الأمنية والعسكرية الإسرائيلية.

ويشير أبو زبيدة إلى أن الأهداف لا تقتصر على البعد العسكري، بل تمتد إلى محاولة إضعاف صمود السكان والضغط على البيئة الحاضنة للمقاومة، عبر توسيع دائرة الاستهداف لتشمل مناطق سكنية ومدنيين، الأمر الذي يعمّق حالة الضغط النفسي والاجتماعي.

ووفق تقديره، فإن الرسالة الإسرائيلية واضحة: أي شكل من أشكال المقاومة أو الصمود ستكون كلفته مرتفعة، في محاولة لدفع المقاومة الفلسطينية إلى تقديم تنازلات سياسية أو عسكرية تحت وطأة الضغط الميداني والاقتصادي.

كما يربط أبو زبيدة بين التصعيد ومحاولات خلق حالة من الإرباك الداخلي، سواء عبر توسيع العمليات داخل المناطق المصنفة ضمن «الخط الأصفر»، أو من خلال توظيف أدوات ضغط غير مباشرة، بما يضعف التماسك المجتمعي ويزيد من الضغوط الداخلية على فصائل المقاومة.

ويرى أن هذا النهج يعرقل فرص التقدم في مسار التهدئة أو استكمال المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، لأنه يضعف الثقة بين الأطراف ويجعل أي التزام عرضة للانهيار.

رامي أبو زبيدة

من جهته، يعتبر المختص في الشأن الإسرائيلي عادل ياسين أن اتساع رقعة الاستهداف يعكس شعوراً إسرائيلياً بغياب الردع الدولي الفاعل، في ظل ما يصفه بصمت أو عجز المجتمع الدولي عن فرض ضغوط حقيقية توقف العمليات العسكرية أو تحد من نطاقها.

ويوضح ياسين لـ «فلسطين»، أن ما يجري يتم ضمن هامش مناورة سياسي وأمني واسع، بدعم أو إشراف غير مباشر من دوائر تنسيق دولية، ما يمنح (إسرائيل) قدرة أكبر على الاستمرار في عملياتها.

ويعدد ياسين جملة من الأهداف المحتملة لهذا التصعيد، أبرزها إبقاء حالة الرعب وعدم الاستقرار في القطاع، ومنع أي شعور بالتهدئة قد يعزز صمود السكان، إضافة إلى توظيف التصعيد في السياق السياسي الداخلي الإسرائيلي، خصوصاً في ظل أجواء انتخابية محتدمة، لإرضاء جمهور اليمين وإظهار استمرار القبضة الأمنية.

عادل ياسين

ويشير إلى مساع لفرض «أمر واقع» أمني يتمثل في تثبيت حدود جدّيدة بحكم القوة، وضمان حرية حركة جيش الاحتلال داخل القطاع، واستعادة ثقة مستوطني غلاف غزة بقدرة المؤسسة العسكرية على حمايتهم.

وحول مستقبل اتفاق التهدئة، يؤكد ياسين أن استمرار الخروقات من شأنه تقويض أي مسار سياسي أو إعادة إعمار جدي، وأن مصير الاتفاق مرتبط بمدى جدية الوسطاء والإدارة الأمريكية في إلزام إسرائيل بتعهداتها.

ويرى أن أي تراخ في هذا الإطار سيُبقي احتمالات الانفجار قائمة، فيما يشكل الضغط الإقليمي والدولي عاملاً حاسماً في كبح التصعيد.

ويجمع المراقبان على أن محاولات فرض وقائع دائمة بالقوة في غزة أثبتت تاريخياً محدودية نتائجها على المدى الطويل، في ظل قدرة المجتمع الفلسطيني على التكيف والصمود، ما يجعل أي مكاسب ميدانية عرضة للتآكل مع الزمن، ويبقي المشهد مفتوحاً على احتمالات متعددة بين التصعيد والاحتواء.

وتواصل قوات الاحتلال خروقاتها لاتفاق وقف إطلاق النار بين حركة حماس و(إسرائيل)، الذي دخل حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وحسب وزارة الصحة في غزة، بلغ عدد الشهداء والمصابين منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، 615 شهيدًا و1,651 مصابًا، والانتشال 726 شهيدًا.

أزمة اقتصادية مستمرة في الضفة: الإنتاج يتراجع وفرص العمل تتضاءل

غزة/ رامي رمانة

يعيش الاقتصاد في الضفة الغربية حالة هشاشة متفاقمة، في ظل تراجع القدرة الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة، بالتزامن مع توترات سياسية وأمنية مستمرة وقيود مشددة على الحركة.

وأدت هذه الظروف إلى انخفاض الإنفاقين الشخصي والحكومي، وانكماش الاستثمارات والتجارة الخارجية، ما انعكس سلبًا على الحياة اليومية للمواطنين وزاد من أعباء المؤسسات الاقتصادية. وفي هذا السياق، يحذّر خبراء ورجال أعمال من استمرار المؤشرات السلبية، داعين المجتمع الدولي والمؤسسات المحلية إلى التدخل لدعم صمود الاقتصاد وحماية فرص العمل.

وقال رجل الأعمال نور الدين جرادات إن القدرة الإنتاجية في الضفة الغربية شهدت تراجعًا ملحوظًا نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية المتوترة، ما أثر سلبًا في مجمل النشاط الاقتصادي.

وأوضح جرادات لصحيفة «فلسطين» أن منع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم أدى إلى انخفاض حجم الإنفاق وتراجع حركة البيع والشراء، في وقت فاقم فيه عدم صرف رواتب الموظفين – بسبب احتجاز أموال المقاصة – من ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين.

وأشار إلى أن الأعباء الاقتصادية المتزايدة تسببت في إفلاس عدد من المؤسسات وتسريح عاملين، مع ارتفاع أعداد الشركات المتعثرة نتيجة عدم قدرة أصحابها على الإيفاء بالتزاماتهم المالية. كما لفت إلى أن صعوبة التنقل بين المحافظات بسبب البوابات العسكرية والإغلاقات تعطل سلاسل التوريد، وتربك مواعيد التسليم، وترفع تكاليف النقل والتخزين، ما يضعف قدرة المنشآت على تنفيذ عقودها ويحد من تنافسيتها.

وبيّن أن غياب التبادل التجاري مع سوق قطاع غزة منذ فترة طويلة حرم المنتجين من منفذ مهم لتصريف بضائعهم، وأسهم في تكدس المنتجات وتراجع المبيعات وتفاقم خسائر المنشآت.

وأكد أن حالة الركود الممتدة دفعت العديد من المستثمرين إلى تجميد خطط التوسع أو تأجيلها، ما قلّص فرص العمل الجديدة، داعيًا المؤسسات المانحة إلى إيلاء اهتمام أكبر لدعم القطاع الخاص والعاملين فيه.

ومنذ اندلاع الحرب على قطاع غزة، لم تُجدّد سلطات الاحتلال نحو 140 ألف تصريح عمل، ما أدى إلى فقدان أحد أهم مصادر دخل الفلسطينيين. ووفق بيانات جهاز الإحصاء الفلسطيني، بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية بين المشاركين في القوى العاملة 27.5% في الربع الرابع من عام 2025، فيما بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة 30%، بحسب معايير منظمة العمل الدولية.

من جهته، عبّر همام – أحد الموردين – عن مخاوفه من تداعيات الوضع الاقتصادي على أعماله، مشيرًا إلى قلقه من عدم تحصيل مستحقاته المالية، ما يهدد قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه العاملين والشركات المورّدة.

وأوضح لـ«فلسطين» أنه يقدّم خدماته للسلطة الفلسطينية، وأن التزاماتها المالية مرتبطة بأموال المقاصة المحتجزة لدى الاحتلال الإسرائيلي، ما يزيد من المخاطر المالية التي يواجهها. وأعرب عن خشيته من عدم قدرة الشركات على الاستمرار، ومن التأثير المباشر على العمالة، الأمر الذي قد يفاقم الركود ويزيد الضغط على القطاع الخاص.

وطالب مؤسسات القطاع الخاص بأداء دور أكثر فاعلية في تمثيل أعضائها والدفاع عن مصالحهم، وتوحيد جهودها لتجاوز أي خلافات داخلية.

بدوره، قال محمد سلامة، خبير استراتيجيات إدارة المخاطر والتحوط، إن مكونات الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في الإنفاق الحكومي، والإنفاق الشخصي، والاستثمار، والتجارة الخارجية، مؤكدًا أن جميعها تتأثر مباشرة بالأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة.

وأشار إلى أن الإنفاق الحكومي مرشح للتراجع إذا استمرت الأزمة، خاصة أن الجزء الأكبر منه يذهب إلى الرواتب والنفقات الإدارية. كما توقع انخفاض الإنفاق الشخصي، خصوصًا لدى من فقدوا أعمالهم، ما يؤدي إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات.

ونوّه إلى أن الاستثمار الخارجي سيتأثر بشدة نتيجة ارتفاع مستوى المخاطر، ما يحد من تدفق رؤوس الأموال ويقلص فرص العمل ويخفض الإنتاج. كما أن تراجع التجارة الخارجية سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع، لا سيما الكمالية منها، ما ينعكس مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي.

وأكد سلامة أن انكماش الناتج المحلي سيؤدي إلى تراجع مستوى معيشة الفرد، واتساع شريحة الفقراء، بحيث يزداد الفقير فقرًا، فيما تبقى فئة محدودة قادرة على التكيّف مع الواقع.

وأضاف أن الاقتصاد الفلسطيني كان يعتمد أساسًا على قطاعي الزراعة والسياحة، إلا أن تفعيلهما مجددًا ما يزال متعذرًا بسبب القيود الأمنية والعسكرية والعراقيل المفروضة، إضافة إلى تهميشهما خلال فترات سابقة، ما يقيّد فرص التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

مؤامرة هندسة العمل الإنساني في غزة

الاحتلال يخنق الإغاثة إلى غزة تحت غطاء التنظيم

غزة/ فلسطين:

ستدخل معايير إسرائيلية جديدة لتنظيم عمل المساعدات الإنسانية في قطاع غزة حيّز التنفيذ اعتبارًا من الأول من مارس المقبل، في خطوة وُصفت على نطاق واسع بأنها تعيد رسم قواعد الإغاثة في واحدة من أكثر مناطق العالم تضررًا وعزلة.

وأبرزت صحيفة التلغراف البريطانية أن القواعد الإسرائيلية تُنذر بتقليص حاد لعمليات المؤسسات الخيرية الدولية والمنظمات غير الحكومية، مع ما يحمله ذلك من تداعيات مباشرة على ملايين الفلسطينيين الذين يعتمدون على المساعدات للبقاء.

وبموجب النظام الجديد، اشترطت سلطات الاحتلال على عشرات منظمات الإغاثة الدولية "التسجيل" المسبق، وتسليم بيانات شخصية مفصلة عن جميع موظفيها، كشرط لعبور الأفراد والإمدادات عبر حدود غزة الخاضعة لسيطرة إسرائيل الكاملة.

ولن يُسمح لأي جهة غير مسجلة بإدخال مساعدات أو طواقم دولية إلى القطاع.

وأعلنت نحو 37 منظمة إنسانية كبرى من بينها أوكسفام وأطباء بلا حدود وأنقذوا الأطفال، عجزها عن الامتثال لهذه المتطلبات، معتبرةً أن تسليم البيانات يعرّض موظفيها للخطر، وينتهك معايير حماية الخصوصية، ويخالف المبادئ الإنسانية الأساسية.

وأكدت هذه المنظمات أنها ستضطر إلى وقف إدخال الإمدادات والكوادر الدولية إلى غزة مع نهاية الشهر، مع الاستمرار—قدر الإمكان—بالعمل عبر طواقمها الفلسطينية المحلية التي لا تعبر الحدود.

وقف خدمات أساسية

من المتوقع أن تؤدي القواعد الجديدة إلى وقف فوري لخدمات حيوية تشمل علاج الصدمات النفسية، وبرامج سوء التغذية، ورعاية الأطفال، مع تأثر مئات عمال الإغاثة الدوليين.

ووصف مجلس خبراء تابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذه المتطلبات بأنها "انتهاك صارخ للقانون"، من شأنه أن "يجعل الحياة لا تُطاق لسكان دمّرتهم بالفعل الإبادة الجماعية".

وقالت بشرى خالدي، مسؤولة السياسات في أوكسفام بالأراضي الفلسطينية المحتلة، إن ما يجري "تفكيك متعمّد للبنية التحتية الإنسانية في غزة"، محذّرة من استبدال الجهات الإنسانية ذات المبادئ بكيانات تفتقر إلى ولايات واضحة، "بما في ذلك شركات مقاولات عسكرية خاصة".

وفي محاولة لملء الفراغ الناتج عن تراجع المنظمات الدولية، وافقت سلطات الاحتلال على إدخال عشرات المجموعات الجديدة، كثير منها مرتبط بتيارات إنجيلية، وتفتقر إلى الخبرة في بيئات النزاع.

وأفادت تقارير بأن بعض هذه الجهات على صلة بمؤسسة "غزة الإنسانية" المدعومة أميركيًا وإسرائيليًا، والتي أدارت سابقًا مواقع توزيع اتسمت بالفوضى وإطلاق النار وسقوط ضحايا جماعية، وأسفرت عن قتل أكثر من 1400 فلسطيني العام الماضي.

ويتزامن هذا التحول مع دخول خطة السلام الهشّة التي يقودها دونالد ترامب مرحلتها الثانية، ومع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية.

خطر تعميق انهيار النظام الصحي

على الرغم من أن الجزء الأكبر من المساعدات يمر عبر وكالات أممية مثل اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، فإن المنظمات غير الحكومية تلعب دورًا حاسمًا على مستوى الأسر والمجتمع، بما تمتلكه من ثقة محلية وقدرة على الوصول المباشر.

تحذّر أطباء بلا حدود من أن غياب الكوادر الدولية سيقلّص عدد الشهود على الهجمات التي استهدفت مستشفيات وسيارات إسعاف وعمال إغاثة—استشهد منهم أكثر من 200 خلال السنوات القليلة الماضية—في نزاع تكاد فيه المساءلة أن تكون معدومة.

كما نبّه خبراء إلى أن إخراج هذه المنظمات سيعمّق انهيار النظام الصحي المنهك أصلًا، في وقت لا يعمل فيه سوى نحو نصف مستشفيات القطاع، بينما ينتظر أكثر من 18,500 مريض إجلاءً طبيًا عاجلًا إلى الخارج.

وروجت دولة الاحتلال لاتهام المنظمات الرافضة للتسجيل بامتلاك "مصالح خفية"، غير أن الوقائع على الأرض تشير إلى أن هذه المعايير تحوّلت إلى أداة خنق ممنهجة للعمل الإنساني، تُقلّص الشهود، وتُفرغ الإغاثة من مضمونها، وتدفع ثمنها أفقر الفئات في غزة—أطفالًا ومرضى ونازحين—في لحظة إنسانية هي الأشد قسوة منذ عقود.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

WWW.FELESTEEN.PS

رمضان خلف القضبان... تصعيد إسرائيلي يفاقم معاناة 9500 أسير فلسطيني

غزة/ عبد الرحمن يونس:

يواجه نحو 9500 أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي أوضاعًا إنسانية متدهورة مع دخول شهر رمضان، في ظل تصاعد إجراءات توصف بأنها عقاب جماعي ممنهج، شملت تقليص الطعام، وتشديد القمع، ومنع الشعائر الدينية، وسط تحذيرات حقوقية من تداعيات خطيرة قد تمس حياتهم.

ويؤكد مختصون في شؤون الأسرى أن إدارة السجون الإسرائيلية حوّلت الشهر الفضيل، الذي كان يحمل طابعًا روحانيًا خاصًا للأسرى في السنوات السابقة، إلى محطة معاناة مضاعفة، لا سيما منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، مع تشديد الإجراءات بتعليمات من وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير.

وقال الباحث في شؤون الأسرى رياض الأشقر لصحيفة «فلسطين» إن العديد من السجون لا تقدم وجبة سحور للأسرى، فيما يُقدَّم لهم خلال النهار طعام رديء من حيث النوعية وشحيح من حيث الكمية، ما يضطرهم إلى تأجيل تناوله حتى موعد الإفطار. وأشار إلى أن الطعام يصل أحيانًا فاسدًا نتيجة بقائه لساعات طويلة قبل توزيعه، في ظل سياسة تجويع متعمدة سبقت رمضان وتفاقمت خلاله.

وأضاف أن إدارات السجون تعمدت سحب المصاحف ومنع الصلاة الجماعية وصلاة التراويح، وامتنعت في بعض الحالات عن إبلاغ الأسرى بمواعيد الإفطار والسحور، ما يربك صيامهم ويدفعهم إلى تأخير الإفطار تحسبًا. كما تصاعدت الاقتحامات المتكررة للغرف والأقسام، حيث يتعرض الأسرى للضرب والسحل، وأحيانًا يُبقون مقيّدين لساعات طويلة، في انتهاك صارخ للقوانين الدولية.

من جهته، قال رئيس نادي الأسير السابق قدورة فارس لـ«فلسطين» إن سجن النقب الصحراوي يمثل نموذجًا لحالة الانهيار الإنساني داخل السجون، مشيرًا إلى استمرار الإهمال الطبي، ونقص الطعام، وتراجع مستوى المعيشة، إلى جانب تجديد أوامر الاعتقال الإداري دون سقف زمني واضح.

وأوضح فارس أن السجن شهد تسجيل حالات صحية مقلقة، بينها التهابات ومشكلات جلدية ناجمة عن نقص الرعاية الطبية ومواد النظافة، فضلًا عن الاكتظاظ داخل الغرف. كما لفت إلى انخفاض ملحوظ في أوزان عدد من الأسرى، ما يعكس مستوى التجويع، خاصة في ظل عدم زيادة كميات الطعام خلال رمضان رغم تعديل مواعيد تقديمه.

وبيّن أن "الفورة" – الفترة المخصصة لخروج الأسرى إلى ساحة السجن – أصبحت غير منتظمة، وأحيانًا لا تتجاوز دقائق معدودة، ما يحرمهم من حقهم في الحركة والتعرض لأشعة الشمس. واعتبر أن ما يجري يمثل نهجًا عدوانيًا رسميًا يهدف إلى كسر إرادة الأسرى والنيل من صمودهم.

ويرى مراقبون أن مجمل هذه الإجراءات، من التجويع والإهمال الطبي إلى منع العبادة والاقتحامات المتكررة، يضع الحكومة الإسرائيلية في دائرة الاتهام بارتكاب انتهاكات جسيمة قد ترقى إلى جرائم حرب، في ضوء استهداف الاحتياجات الأساسية للمعتقلين وحرمانهم من الغذاء والرعاية الصحية وحرية العبادة، وهي حقوق مكفولة بموجب اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني.

وحمل فارس السلطات الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن أي تدهور خطير قد يطرأ على أوضاع الأسرى، خصوصًا المرضى وكبار السن، محذرًا من أن استمرار هذا التصعيد قد يؤدي إلى انفجار الأوضاع داخل السجون.

بدوره، دعا الأشقر المؤسسات الحقوقية والإنسانية الدولية إلى تحرك عاجل لوقف الانتهاكات، وضمان توفير الطعام الكافي والرعاية الطبية، وإعادة تمكين الأسرى من ممارسة شعائرهم الدينية بحرية، مطالبًا بالإفراج عن المرضى وكبار السن والمعتقلين إداريًا المحتجزين دون تهمة أو محاكمة.

ورغم قسوة الظروف، يحاول الأسرى – وفق مسؤولين في شؤونهم – الحفاظ على معنوياتهم واستثمار ما تيسر من وقت في العبادة، إلا أن الشهادات الواردة من داخل السجون تعكس واقعًا قاتمًا، يتقاطع فيه الصوم مع التجويع، والعبادة مع المنع، والكرامة الإنسانية مع الإهانة، في مشهد يوصف بأنه الأخطر منذ سنوات.

الاحتلال يرفض 99 % من طلبات استئناف الاعتقال الإداري

غزة/ فلسطين:

كشف مركز فلسطين لدراسات الأسرى، الثلاثاء، أن محاكم الاحتلال ترفض الغالبية العظمى من طلبات الاستئناف للمعتقلين الإداريين، بتوصية من المخابرات.

وأفاد المركز، في بيان له أمس، أن 99% من طلبات الاستئناف التي يقدمها محامو الأسرى الإداريين إلى محاكم الاحتلال، يتم رفضها بتوصية من المخابرات.

وأوضح أنه في أفضل الأحوال يتم التجديد لمرة إضافية؛ مع الموافقة على إصدار قرار جوهريّ، يقضي بعد التجديد لفترات أخرى، بعد أن يكون الأسير قد أمضى على الأقل عامين في الاعتقال الإداري.

ونبه إلى تصاعد سياسة تحويل الأسرى المحكومين بأحكام فعلية (قضايا)، إلى الاعتقال الإداري بعد انتهاء محكومياتهم، بدل إطلاق سراحهم، كما جرى مؤخرًا مع الأسير أنس أبو سيف من أريحا، والذى تم تحويله مؤخرًا للاعتقال الإداري، لمدة أربعة أشهر، بعد قضاء محكوميته البالغة 7 سنوات.

ورصد إصدار أكثر من 1400 قرار إداري منذ بداية العام الجاري، بين جديد وتجديد دون تهمة محددة.

وأشار مركز فلسطين إلى أن سياسة الاعتقال الإداري هي إحدى أدوات العقاب الجماعي التي يحارب بها الاحتلال الشعب الفلسطيني، بتغييب قادته ومؤثريه.

وبين أن الاحتلال يستهدف بالاعتقال الإداري؛ نشطاء وكوادر المجتمع الفلسطيني والفئة المتعلمة ويركز على طلاب الجامعات والأكاديميين والصحفيين وقادة العمل الاجتماعي والنواب، وكذلك استهدف النساء والأطفال والمسنين بالاعتقال الإداري.

وارتفعت أعداد الأسرى الإداريين من 1300 أسير قبل السابع من أكتوبر 2023، إلى أكثر من 3500 أسير حتى فبراير 2026، للمرة الأولى منذ عشرات السنين، وفق المركز.

وأكد أن الاحتلال يتعامل مع الاعتقال الإداري كملف أمني بحت، يتولى الإشراف عليه بشكل كامل «جهاز الشاباك» وهو من يحدد لقاضي المحكمة الصورية، من يجب أن يخضع للاعتقال الإداري، ومن يجدد له لفترات أخرى ومتى يمكن إطلاق سراحه، بناءً على تهم سرية لا يسمح لأحد بالاطلاع عليها، ودون أن تقدم لهم لوائح اتهام أو توجه لهم أي إدانة تبرر استمرار اعتقالهم.

تصاعد القمع والتجويع في «عوفر».. شهادات توثق الإبادة داخل السجون

رام الله/ فلسطين:

نشر نادي الأسير الفلسطيني إحاطة خاصّة عن أبرز ما وثّقته الطواقم القانونية خلال الزيارات التي أجرتها لعشرات الأسرى في سجن «عوفر» خلال شهري يناير، وفبراير 2026، والتي تضمنت مجدداً التأكيد على تفاصيل الواقع الراهن الذي يعيشه الأسرى منذ بدء الإبادة الجماعية.

وعكست الإفادات مجدداً التصاعد المستمر بعمليات القمع الممنهجة، إلى جانب استمرار جريمة التجويع، والحرمان من الحق في العلاج، وعمليات الإذلال والتنكيل اللحظية التي يعيشونها، إلى جانب حالة الاكتظاظ، عدا عن استمرار معاناة الأسرى من انتشار الأمراض الجلدية وتحديدًا مرض (الجرب – السكابيوس) الذي تحوّل إلى واحد من أبرز الأدوات لتعذيب الأسرى وإنهاكهم جسدياً ونفسياً، من خلال الإبقاء على الظروف والعوامل المسببة له قائمة.

وفي ضوء الإفادات التي حصل عليها نادي الأسير يؤكّد، أنّ منظومة السجون تعد أبرز الأجهزة، التي عملت على فرض واقع الإبادة في السجون، حتى تحوّلت إلى ميدان أساسي لقتل الأسرى، وتدميرهم جسدياً ونفسياً، فآلاف الأسرى في السجون يعانون اليوم من مشاكل جسدية ونفسية بدرجات متفاوتة، جرّاء واقع «التعذيب اللحظي» الذي يواجهونه.

وأكد جميع الأسرى الذين تمت زياراتهم في سجن «عوفر» على أن عمليات القمع تحوّلت إلى إجراء يومي، وتحديداً في الأوقات المتزامنة مع إجراء العدد (الفحص الأمني)، الذي يشكّل محطة تعذيب وتنكيل يومية بحقّ الأسرى، إلى جانب تفشي واسع لمرض الجرب بين صفوف الأسرى، مع حرمانهم من العلاج، وتجويعهم.

وإحدى عمليات القمع تمت بسبب عثور سجان على مسمار في زنزانة، وأخرى بعد أن مشاهدة الأسرى يضعون «البشاكير» على رؤوسهم بسبب شدة البرد.

وأشار الأسير (ر.ي): «أن القمعات والاعتداءات تحدث بشكل مستمر، وتحديداً خلال وقت «العدد- الفحص الأمني»، حيث تجري عملية القمع بمرافقة الكلاب البوليسية، واستخدام الأسلحة، منها القنابل الصوتية والرصاص المطاطي، عدا عن الاعتداءات بالضرب المبرح، وغالباً فإن جميع القمعات تخلف إصابات ما بين رضوض وكسور وإصابات بالرصاص المطاطي».

كما أشار الأسير (أ. ر): «إلى أن الأوضاع في السجن، بالغة الصعوبة، من كافة النواحي، فالطعام قليل جداً، ولا يوجد أي نوع من العلاج، وهناك نقص كبير في الملابس، والاعتداءات مستمرة، ولفت إلى أنه ومنذ خمسة شهور يعاني من الإصابة من مرض الجرب، ويرافق ذلك حرمان من العلاج، مشدداً على أنّ هناك العديد من الأقسام تعاني من انتشار واسع للمرض، بسبب استمرار حالة الاكتظاظ، إلى جانب عمليات النقل المستمرة، وانعدام ظروف النظافة، والتهوية الجيدة.»

وفي إفادة للأسير (ي، ق): «في تاريخ 15/1/2026، تعرض قسم (16) لعملية قمع واسعة، خلالها تم رش إحدى الغرف بالغاز، وقد تعرض أحد الأسرى للضرب المبرح، ومن شدة الضرب، بقي الأسير لمدة أسبوعين غير قادر على الحركة.»

وفي إفادة أخرى للأسير (أ. ن): «أشار إلى عملية قمع واسعة جرت في 14/12/2025، وقد تعرض للضرب المبرح، مما تسبب بإصابته، بشعر في الكتف، ولم يتم تزويده بأي نوع من العلاج.»

وهذا ما أكده الأسير (ل.خ): «أنه لا يوجد يوم بدون عمليات قمع، أو اعتداءات، وتفتيشات، ففي الأسبوع تجري عمليات قمع ما يزيد عن أربع مرات، وفي كل اقتحام، يترافق إدخال الكلاب البوليسية، واستخدام القنابل».

واضاف «في أواخر شهر يناير جرى اقتحام إحدى الغرف- زنزانة، بسبب إدعاء أحد السجانين، بأنه تم العثور على مسمار، واستمرت عملية القمع نحو عشرة دقائق، ولم تكتف إدارة السجن بعملية القمع، بل قامت بسحب الفرشات من الأسرى القابعين في الغرفة، وتلا ذلك اقتحام آخر حيث أصيب خلال عملية الاقتحام بجروح، عندما حاول الأسير إنزال رأسه لتفادي الضرب، إلا أن يده ارتطمت في الكمامة الحديدية التي تغطي فم أحد الكلاب، (لوحظ خلال الزيارة إزرقاق في أصابع يد الأسير).

وأشار الأسير (ع.ع): إلى أنّ قوات القمع تستخدم مؤخراً نوع جديد من الأسلحة إلى جانب قنابل الصوت والغاز والمطاطي، والذي يسبب بعد إطلاقه على الأسرى بإصابتهم بحروق جلدية، وبحسب الأسير فإن الوحدات التي استخدمت هذا السلاح هي وحدة «كيتر».

وفي إفادة أخرى حول عمليات القمع قال الأسير (ف.و): أنه وفي تاريخ 6/10/2025، تعرض القسم الذي يقبع فيه لعملية قمع، وخلالها أصيب الأسير برصاص المطاط في منطقة الفخذ، ونتيجة حرمانه من العلاج، بقي لمدة شهيرين لا يستطيع الوقوف على قدميه، ومع ذلك كان السجانون يجبرونه خلال فترة (العدد – الفحص الأمني) على الركوع، هذا إلى جانب إشارة الأسير أنه واحد من الأسرى الذين يعانون من الإصابة بمرض الجرب منذ عدة شهور.

ووصف الأسير (ع. ي) كيف تتم عملية القمع، حيث أشار أن قوات القمع تجبر الأسرى الجلوس على ركبهم طيلة فترة التفتيش، التي تمتد في بعض الأحيان إلى أكثر من ثلاثة أرباع الساعة، ثم يجبرونهم على الاستلقاء على الأرض على بطونهم وصدورهم لوقت طويل، وخلالها يتم إدخال الكلاب إلى الزنازين لترهيب الأسرى.

وأشار أسرى آخرون إلى أنّ عملية قمع بعد أن شاهد السجانون الأسرى يغطون رؤوسهم بالبشاكير بسبب البرد، واستمرت عملية القمع لمدة نصف ساعة، حيث أصيب عدد من الأسرى برضوض.

كما لفت الأسير مجدداً إلى انتشار مرض الجرب بشكل واسع بين صفوف الأسرى، مع الحرمان الكلي من العلاج.

ورصد في سجن «عوفر» كما في السجون كافة، التزايد في أعداد الأسرى المرضى، بسبب ظروف الاعتقال القاسية، وإنعدام الشروط الصحية داخل الزنازين، إضافة إلى الجوع الذي يخيم على الأسرى، والذي أدى إلى ضعف مناعتهم، وإصابتهم بالعديد من الأمراض.

فالأسير (م. ي) أفاد «أنه وقبل اعتقاله كان يعاني من كسر في الظهر بسبب حادث تعرض له قبل الاعتقال، وخلال عملية اعتقاله تعرض للضرب المبرح مما تسبب بإصابته بكسر في الأنف، ولم يقدم له أي علاج، كما واشتكى الأسير من عدم مقدرته على النوم بسبب الآلام، واستمرار انخفاض وزنه نتيجة الجوع، حيث فقد من وزنه نحو 26 كغم.»

أما الأسير (ب.ج) يواجه جريمة طبية ممنهجة، تسببت بتفاقم وضعه الصحي جرّاء اعتقاله وانقطاعه عن العلاج، فهو يعاني من تجلطات في شرايين الكبد، والأمعاء الدقيقة، والمعدة، والسكري، وتكسر في صفائح الدم، وهو بحاجة إلى متابعة صحية حثيثة، وبحسب إفادة الأسير، فإنه تعرض للضرب عند إدخاله للسجن مما تسبب بفقدانه لأسنانه المركبة، ومنذ ذلك الوقت لم يقدم له أي علاج، ومعاناته تتضاعف.

كما أفاد الأسير (د. ن) وهو أحد الأسرى الجرحى، الذين أصيبوا خلال عملية اعتقالهم عام 2024، فالأسير تعرض لإطلاق الرصاص وأصيب في يده اليمنى والبطن، والحوض، وبقي في حينه ينزف على الأرض، كما ومنعوا في حينه سيارة الإسعاف من الوصول إليه، وبعدها مكث في المستشفى لمدة 18 يوماً، وجرى نقله لاحقا إلى الرملة لمدة ستة شهور، واليوم يعاني الأسير من حرمان من العلاج اللازم، ويواجه صعوبة في المشي، وأوجاع شديده في الحوض، ومشاكل تتعلق بالإخراج نتيجة اعتماده على «برابيش» لإخراج البول، بسبب اصابته بضرر كلي للمثانة، واستناداً للأسير فإن الأطباء أبلغوه أنه لا يوجد علاج له حالياً.

أما الأسير (ع.ع) فقد السمع في أذنه اليسرى نتيجة لتعرضه لاعتداء، حيث تعرض بحسب وصفه لعملية اعتداء جماعي بالضرب المبرح، مما تسبب فقدانه السمع في أذنه اليسرى.

وجدد نادي الأسير مطالبته بالتدخل العاجل لوقف جريمة الإبادة المتواصلة داخل السجون، والعمل على تمكين المنظمات الدولية، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من زيارة الأسرى والاطلاع على ظروف اعتقالهم القاسية، والسماح لعائلاتهم بزيارتهم، إلى جانب السعي لفرض عقوبات واضحة على الاحتلال وقادته، ووقف سياسة الإفلات من العقاب التي شكّلت عاملاً مركزياً في استمرار «إسرائيل» بارتكاب جرائمها على مرأى ومسمع من العالم.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة رفح الشرعية الابتدائية

إعلان خصوم

إلى المدعى عليه/ فراس رياض محمد الدربي من البطاني الغربي وسكان رفح سابقاً والمقيم حالياً في دولة الإمارات العربية ومجهول محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك إلى محكمة رفح الشرعية يوم الأحد الموافق 29/3/2026 الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى أساس 32/2025 المرفوعة عليك من قبل زوجتك غير الداخل بها ولا مختلي بها خلوة صحيحة أو فاسدة المدعية/ قمر محمود سليمان شيخ العيد من السبع وسكان رفح سابقا- نازحة في مواصي خانيونس حالياً، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبد للمحكمة معذرة مشروعة يجر بحقك المقتضى الشرعي غيابياً، لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 22/2/2026.

قاضي محكمة رفح الشرعية
القاضي الشرعي الشيخ/ محمود مجدي أبو حماد

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية

إعلان خصوم صادر عن محكمة غزة الشرعية

إلى المدعى عليه /(رمزي عادل عثمان حرب) من غزة - النصر - سابقاً - وحالياً في دولة ايسلندا ومجهول محل الإقامة فيها، يقتضي حضورك لهذه المحكمة يوم (الأحد) الموافق 2026/3/29 الساعة التاسعة صباحاً وذلك للنظر في القضية أساس 2025/30 وموضوعها (تفريق للغياب والضرر) والمرفوعة عليك من قبل المدعية (اية أكرم محمد مقداد المشهورة حرب) ، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبدي للمحكمة معذرة مشروعة سيجري بحقك المقتضى الشرعي لذا صار تبليغك حسب الأصول وحرر بتاريخ 2026/2/24م

قاضي محكمة غزة الشرعي
القاضي الشرعي/ أشرف خليل أبو شعر

وعود الترفيه تصطدم بواقع الدمار.. النازحون: نريد إعمارًا لا استثمارًا

غزة/ أدهم الشريف:

أمام خيمة مهترئة تلتصق بها طبقات الغبار داخل مركز لإيواء نازحي الحرب، يجلس ماهر الصواف، على كرسي صغير، يتبادل أطراف الحديث مع أفراد عائلته، بينما تمر على مسامعه تصريحات متكررة عن تحويل غزة إلى «ريفيرا» ساحلية، وبناء ملاعب ومنتجعات ومرافق ترفيهية حديثة.

عندما يسمع الكلام، يهز رأسه بصمت، ثم يقول: «قبل الملاعب.. أعيدوا لنا بيوتنا».

في قطاع غزة المُدمر، يعيش النازحون منذ أشهر طويلة بين خيام ومدارس ومبانٍ مدمرة جزئيًا، بعد أن سوَّت العمليات العسكرية لجيش الاحتلال أحياءً سكنية كاملة بالأرض. وقد اختفت مناطق بكاملها من الخارطة العمرانية وتحولت إلى مساحات من الركام والرمال، فيما لا تزال أعمال إزالة الأنقاض محدودة، وملف الإعمار يراوح مكانه.

ورغم الواقع المؤلم جراء الحرب المدمرة التي شنها جيش الاحتلال في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، واستمرت عامين، تتكرر بين الحين والآخر تصريحات تتحدث عن مشاريع مستقبلية كبرى: ملاعب دولية، كورنيش حديث، مناطق سياحية، واستثمارات لتحويل الشريط الساحلي إلى وجهة جاذبة.

لكن هذه الرؤية، كما يقول نازحون، تبدو بعيدة تمامًا عن أولوياتهم الحياتية.

الصواف البالغ (51 عامًا)، والذي فقد 3 منازل كان يملكها قبل الحرب، قال وهو يقف أمام خيمته المهترئة: «أفراد أسرتي يسألوني متى سيُعاد إعمار منازلنا، ولا يسألون عن ملعب ولا عن بحر أو كورنيش».

«إعادة بناء منازلنا التي دمرها الاحتلال، هذا ما نريده ونتطلع إليه»، قال لصحيفة «فلسطين» وهو يُشير إلى مساحة الخيمة التي لا تتجاوز أمتارًا قليلة، مضيفًا أن قسوة الحياة تحت الخيام «أنهكت الجميع نفسيًا وجسديًا».

وكان الصواف، الذي يُعيل زوجته وأبنائه الأربعة، يملك 3 منازل قبل حرب الإبادة، الأول يقع في حي الشجاعية، شرقي مدينة غزة، والثاني في شارع النفق، شمالي المدينة، أما الثالث كان في بلدة المُغراقة التي مسحها الاحتلال بالكامل، وسط القطاع الساحلي.

وتُفيد معطيات رسمية أن جيش الاحتلال دمر خلال حربه قرابة 90 بالمئة من البنية العمرانية في القطاع، ويسيطر على أكثر من نصف مساحته البالغة 365 كيلومترًا مربعًا، خلف ما يعرف بـ»الخط الأصفر».

في خيمة أخرى أقيمت بجوار مكب نفايات اليرموك، وسط مدينة غزة، يعيش فادي صبح البالغ (30 عامًا)، مع زوجته وطفلتهما الوحيدة نسرين (11 عامًا).

وكان جيش الاحتلال دمر منزل عائلة هذا الشاب، الذي كان مكونًا من 3 طوابق في بلدة بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة، ولم يجد مأوى آخر سوى خيمة لا تقي زوجته وطفلته حر الصيف ولا لسعات برد الشتاء وأمطاره الغزيرة.

وقال لـ»فلسطين»: إن «الاحتلال لم يكتفِ بتدمير منزلنا، بل إنه يمنعنا من الوصول إلى منطقة سكننا»، في إشارة إلى المنطقة الواقعة خلف «الخط الأصفر»، وقد صار مصير كل من يحاول الاقتراب منه الموت المحتم، جراء إطلاق آليات الاحتلال وأبراجه العسكرية ومسيَّراته التي تحوم في الأجواء نيرانها باستمرار صوب المدنيين.

بالقرب من حاوية نفايات ضخمة مجاورة لمركز الإيواء الذي يعيش فيه أكثر من 800 عائلة، يجتمع صبح مع عدد من أقاربه وآخرين من سكان الخيام، يتابعون الأخبار عبر هاتف محمول.

يعلّق ساخرًا: «سنلعب كرة القدم بين الركام إذًا؟»، يرد آخر بنبرة أكثر حدة: «نريد سقفًا يحمي أطفالنا أولًا».

يتفق صبح على أن الترفيه مهم، لكن ليس في ظِل الدمار الكبير الذي طال منازل المواطنين، وأفقدهم الحد الأدنى من مقومات الحياة الآدمية.

يضيف: «النفايات في كل مكان، تُصدِّر إلينا الحشرات والآفات فيما تهاجمنا الكلاب الضالة ليلًا.. هذه ليست حياة آدمية، نريد إعمار منازلنا المدمرة».

المعاناة التي يواجهها الصواف وصبح، هي ذاتها التي يعيشها النازح كريم عليان (41 عامًا) مع 10 أفراد من عائلته تحت سقف خيمة هشَّة في مركز للإيواء، منذ أن دمر جيش الاحتلال منزله في حي تل الهوا، جنوب مدينة غزة.

يبدو عليان (41 عامًا)، يائسًا من تكرار التصريحات الدولية حول تحويل غزة إلى منطقة حضارية ضمن مشاريع الاعمار. يقول لـ»فلسطين»: نسمع كثيرًا لكن لا نرى أفعال. فهي (الجهات الدولية) لم تتمكن من إدخال كميات كافية من المساعدات، فكيف ستتمكن من إعمار منازلنا».

أما عن التلويح ببناء ملاعب وأماكن ترفيهية، يعتقد عليان أنها ضمن مشاريع استثمار مستقبلية، لكن الأهم بالنسبة له، إعمار ما دمره الاحتلال، وإيجاد مساكن للمدمرة منازلهم بدل الخيام التي تهاجمها الحشرات والقوارض، وتفتك بسكانها.

يضيف: نحن نريد أماكن ترفيه، وملاعب تُخرِّج أجيالاً من اللاعبين والرياضيين، لكن الأهم الآن بناء منازلنا».

في نفس الوقت، يؤكد مختصون في الشأن العمراني، أن إعادة إعمار البنية السكنية يجب أن تتصدر أي خطة تنموية، باعتبار أن الاستقرار السكني هو الأساس الذي تُبنى عليه بقية القطاعات، فبدون مساكن آمنة، لا يمكن الحديث عن تعافٍ اقتصادي أو اجتماعي حقيقي.

لكن مع استمرار تواجد جيش الاحتلال في القطاع، يبقى الإعمار حلمًا مؤجلاً تحت وطأة السيطرة العسكرية بقوة النيران واستمرار عمليات النسف والتدمير.

ودمر جيش الاحتلال في عام 2025 لوحده، 106,400 وحدة سكنية كليًا، و66,000 وحدة بشكل بالغ غير صالح للسكن، وتضرر بفعل عدوانه 41,000 وحدة جزئيًا، ما تسبب بتشريد أكثر من 213,000 أسرة، وفق معطيات أوردها بيان صادر عن المكتب الإعلامي الحكومي، وذلك عدا عن عمليات التدمير الواسعة التي نفذها الاحتلال في 2023، و2024.

بين المطر والنزوح... خيام غزة مهددة بالغرق مع كل منخفض جوي

غزة/ محمد أبو شحمة:

مع كل منخفض جوي يضرب قطاع غزة، تتحول خيام النازحين إلى بؤر مهددة بالغرق، في مشهد يضاعف معاناة آلاف العائلات التي فقدت منازلها وتواجه اليوم خطر التشرد تحت المطر، في ظل نقص حاد في مواد الإيواء وغياب حلول دائمة.

قبل أذان المغرب بقليل، كانت أم أحمد المصري، النازحة من بيت حانون شمال قطاع غزة إلى منطقة المواصي جنوبًا، تنحني أمام خيمتها المصنوعة من أقمشة مهترئة وأعمدة خشبية بسيطة، محاولة تثبيت أطرافها بأكياس رمل جمعتها من محيط المخيم، بعد تسلل مياه الأمطار إلى الداخل.

غرست المصري وأبناؤها أوتادًا إضافية في الأرض الرملية التي أثقلتها أمطار الشتاء، خشية أن تتوغل المياه إلى ما تبقى لهم من متاع بسيط، وأغطية، وفرش، وبعض المعلبات التي يعتمدون عليها في حياتهم اليومية.

نزحت العائلة من بيتها في بيت حانون بحثًا عن مكان أكثر أمانًا في مواصي خان يونس، إلا أن الأمان غاب عن كل بقعة، لتصبح الخيمة التي احتموا بها من القصف مهددة بالغرق مع كل منخفض جوي جديد.

وفي شهر رمضان، حيث يُفترض أن تجتمع الأسرة حول مائدة إفطار بسيطة عند الغروب، أصبحت الأولوية حماية الخيمة من الانهيار ومنع المياه من اجتياح الفرش والأغطية القليلة التي يملكونها.

تقول أم أحمد لصحيفة «فلسطين»: «الليلة الماضية كانت صعبة، فالأمطار لم تتوقف. نخشى أن ننام ونستيقظ والمياه تغمرنا، فمنذ بداية الشتاء ونحن نحاول بكل ما نستطيع منع تسربها إلى داخل الخيمة».

وتضيف أن العائلة اضطرت إلى قضاء الليل واقفة أو الاحتماء بخيام أخرى، بعدما تحولت الأرض الرملية إلى برك موحلة مع استمرار الهطول وغياب بنية تصريف مناسبة.

وتجسد قصة عائلة المصري واقع آلاف النازحين في قطاع غزة، الذين يعيشون بين خوف فقدان المأوى وخطر الغرق تحت مياه الأمطار أو البحر، في ظل ظروف معيشية بالغة القسوة. ومع حلول شهر رمضان، تتضاعف المعاناة، إذ تمتزج مشقة الصيام بقلق دائم من تقلبات الطقس وضعف الإمكانات.

من جانبه، أكد الدفاع المدني الفلسطيني في غزة أن طواقمه تلقت عدة نداءات استغاثة خلال الليلة الماضية بسبب غرق خيام نازحين جراء الأمطار الشديدة.

وأوضح أن الفرق الميدانية أنقذت عددًا من العائلات بعد غرق خيامها في منطقة المواصي غربي مدينة خان يونس جنوبي القطاع.

كما أفادت بلدية غزة، أمس، بأنها تلقت عشرات نداءات الاستغاثة، بعد أن غمرت مياه الأمطار مئات الخيام في مناطق متعددة، نتيجة المنخفض الجوي الأخير.

وفي المواصي أيضًا، لم تسلم عائلة ماضي من الغرق، بعدما تسربت مياه الأمطار بكثافة إلى خيمتهم.

يقول أدهم ماضي، النازح من مدينة رفح إلى مواصي خان يونس، لصحيفة «فلسطين»: «في كل مرة تهطل فيها الأمطار نغرق، وتدخل المياه إلى ملابسنا وأغطيتنا داخل الخيمة».

ويضيف: «رغم تثبيت الخيمة جيدًا ووضع شادر إضافي وطبقة من النايلون فوقها، إلا أن الأمطار التي استمرت طوال الليل كانت أقوى من كل الاحتياطات. فمهما كانت الخيمة، لا يمكن أن تحمي من الغرق الكامل».

ويشير إلى أن المؤسسات الدولية تكتفي في كثير من الأحيان بتسجيل البيانات وتقييم الأوضاع دون توفير خيام جديدة أو مواد إيواء كافية، ما يبقي العائلات في دائرة المعاناة نفسها مع كل منخفض جوي.

ويلفت إلى أن اشتداد الأزمة يتزامن مع شهر رمضان، الذي تستعيد فيه العائلات ذكريات الصيام داخل منازلها في رفح قبل النزوح، بينما تحولت تلك الذكريات اليوم إلى حسرة في ظل واقع النزوح المستمر.

وكان المكتب الإعلامي الحكومي قد أكد أن الاحتلال يمنع إدخال نحو 300 ألف خيمة وبيت متنقل إلى قطاع غزة، ويعيق إنشاء ملاجئ آمنة، إضافة إلى إغلاق المعابر أمام مواد الإغاثة والطوارئ، ما يفاقم أزمة الإيواء ويعمّق معاناة النازحين مع كل موجة مطر جديدة.

(تصوير/ رمضان الأغا)

مقتل شاب من الرامة بالداخل المحتل في جريمة إطلاق نار

الناصرة/ فلسطين:

قُتل، مساء أمس، شاب جراء تعرضه لجريمة إطلاق نار في بلدة الرامة بمنطقة الشاغور بالداخل المحتل، لترتفع حصيلة القتلى في الداخل منذ مطلع العام إلى 54 قتيلا.

وافادت مصادر محلية بمقتل الشاب أدهم حرب (25 عاما) بعد وصول طاقم طبي إلى مكان الجريمة.

وترتفع حصيلة ضحايا جرائم القتل منذ مطلع العام إلى 54 قتيلا، بينهم 28 منذ بداية الشهر الجاري، و26 خلال كانون الثاني/ يناير الماضي.

كما يشهد الداخل المحتل احتجاجات شبه يومية ضد استفحال الجريمة وتنديدا بتواطؤ السلطات وشرطة الاحتلال.

وكان عام 2025 قد سجل حصيلة غير مسبوقة في جرائم القتل، بلغت 252 قتيلا، وسط اتهامات بتقاعس شرطة الاحتلال وتواطؤها مع الجريمة المنظمة، وفشلها في توفير الأمن والأمان للمواطنين العرب.

ممثل «حماس» في لبنان: استهداف «عين الحلوة» محاولـــــة لزرع الفتنـــــــة وتصفية القضية

بيروت/ فلسطين:

في سياق تداعيات الغارة «الإسرائيلية» التي استهدفت أحد مقار القوة الفلسطينية المشتركة في حيّ حطّين داخل مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا جنوب لبنان، وأدت إلى ارتقاء شهيدين، أكد ممثل حركة المقاومة الإسلامية – حماس في لبنان، أحمد عبد الهادي، أن الاحتلال «واهمٌ في محاولاته المستمرة لكيّ وعي الشعب الفلسطيني أو إحداث فتنة بين المقاومة وحاضنتها الشعبية».

وجاءت تصريحات عبد الهادي خلال كلمة ألقاها في تأبين شهيدي المخيم، حيث شدد على أن استهداف المدنيين والمرافق العامة بذريعة أهداف عسكرية «يعكس طبيعة هذا الكيان الذي لا يحتاج إلى مبررات لارتكاب مجازره في غزة والضفة ولبنان»، معتبرًا أن ما جرى في عين الحلوة «يأتي في سياق تصعيد أوسع يستهدف بيئة المقاومة ومحاولة ضرب استقرار المخيمات».

وأشار إلى أن الاحتلال يمارس «تضليلًا ممنهجًا» عبر ادعائه أن مراكز القوة الأمنية أو ملاعب الفتية هي مراكز تدريب عسكري، مؤكدًا أن «هذه الروايات تهدف إلى التحريض ضد فصائل المقاومة وتشويه صورتها أمام الرأي العام اللبناني والفلسطيني».

وأشاد في هذا الإطار بموقف لجنة الحوار اللبناني–الفلسطيني التي أدانت استهداف المخيم، معتبرًا أن هذا الموقف يعزز وحدة الصف في مواجهة العدوان.

وحذّر عبد الهادي من «مساعي الاحتلال إلى تفريق الصفوف على أسس طائفية أو مذهبية، معتبرًا أن ما يجري في غزة والضفة هو حرب من نوع آخر تحظى بدعم أمريكي، وتهدف إلى تركيع الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته تحت غطاء مشاريع سياسية وصفها بـ»الخبيثة».

وأضاف أن «الشعب الفلسطيني، الذي أفشل أهداف الاحتلال خلال عامين من المواجهة المفتوحة، قادر على إفشال هذا العدوان أيضًا بصلابة إرادته ووحدة موقفه».

وجدد ممثل حماس التأكيد على الالتزام الكامل بسيادة لبنان وأمنه واستقراره، داعيًا إلى حوار جدي ومسؤول بشأن الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين، مع التأكيد على رفض التوطين والتمسك المطلق بحق العودة.

وأوضح أن المخيمات في لبنان «لن تكون إلا في خندق حماية الاستقرار، بالتوازي مع التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية».

وختم عبد الهادي بالتشديد على أن ارتقاء الشهداء «لا يزيد المقاومة إلا قوة وإرادة»، معتبرًا أن معركة الوعي والإرادة ستنتهي بانتصار الشعب الفلسطيني، وأن المخيمات ستبقى على عهدها حتى تحقيق العودة.

وكانت طائرة إسرائيلية قد استهدفت، عصر الجمعة في الثالث من رمضان، مقرًا للقوة الفلسطينية المشتركة في حي حطين داخل مخيم عين الحلوة، ما أدى إلى سقوط شهيدين وأثار موجة إدانات واسعة من الفصائل الفلسطينية وقوى لبنانية.

وتحذر أوساط فلسطينية من أن استهداف مواقع داخل المخيم قد يشكل محاولة لخلط الأوراق وضرب الاستقرار الداخلي، في وقت تبذل فيه جهود فلسطينية–لبنانية لتثبيت الأمن ومنع انزلاق المخيم إلى جولات توتر جديدة.

بوابة رفح من معبر إنساني لحاجز إسرائيلي

هلال نصّار

معبر رفح الحدودي يعد معبرا إنسانيا بين مصر وقطاع غزة، حيث أعلن رئيس اللجنة الوطنية لإدارة غزة د. علي شعث، فتح معبر رفح بالاتجاهين من الثاني من فبراير/ شباط الجاري، وذلك بعد الانتهاء من الترتيبات اللازمة بين الأطراف ذات العلاقة بتشغيل معبر رفح. وكانت حكومة الاحتلال قد أعلنت أنه سيتم فتح معبر رفح في كلا الاتجاهين لحركة الأفراد فقط، وذلك تماشياً مع اتفاق وقف إطلاق النار و»توجيهات من القيادة السياسية الإسرائيلية»، وفق إجراءات أمنية مشروطة «سماح دخول وخروج السكان عبر معبر رفح بالتنسيق مع مصر، وبعد الحصول على موافقة أمنية مسبقة من الاحتلال، وتحت إشراف وفد الاتحاد الأوروبي، على غرار الآلية التي تم تفعيلها في يناير 2025». فتح المعبر سيتم «بشكل محدود» وفق آلية رقابة إسرائيلية مشددة، ضمن ما ورد في خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي تربط بين استكمال ملف المحتجزين والانتقال إلى المرحلة التالية من اتفاق وقف إطلاق النار، في حين أوضح بيان منسق أنشطة الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية آلية إعادة تشغيل المعبر لـ «عودة السكان من مصر إلى قطاع غزة ستقتصر على السكان الذين غادروا غزة في أثناء الحرب، وذلك رهناً بالحصول على موافقة أمنية مسبقة من إسرائيل وبالتنسيق مع مصر، وأنه بالإضافة إلى التفتيش الأولي الذي سيجريه الاتحاد الأوروبي، ستجري المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عمليات تفتيش إضافية في المنطقة الخاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلي».

تحضيرات مصرية مكثفة لإعادة فتح معبر رفح، حيث كشف تقرير لهيئة البث الإسرائيلية (كان)، عن خلاف بين مصر وإسرائيل بشأن معبر رفح، قبل ساعات من فتحه في الاتجاهين، وأعلنت إسرائيل أن المعبر الذي يربط بين قطاع غزة ومصر، سيفتح لعبور الأشخاص يوميا، بإشراف دولي وتدقيق أمني مسبق، ويعود الخلاف إلى أن مصر تصر على أن يكون عدد الداخلين والخارجين من المعبر متساويا يوميا، في حين ترغب إسرائيل بأن يكون عدد مغادري قطاع غزة أكبر من الداخلين، إذ تطالب بخروج 150 شخصا مقابل دخول 50 شخصا فقط يوميا، ومع صدور الإعلان عن فتح المعبر، قال مسؤول إسرائيلي إن «عدد المغادرين سيكون أكبر من الداخلين وفقا لطلب الاحتلال»، وحسب هيئة البث الإسرائيلية، تخشى مصر أن تحاول إسرائيل بذلك تشجيع الهجرة من قطاع غزة على المدى الطويل، وهو ما تعتبره القاهرة «خطا أحمر».

إعادة فتح معبر رفح جزئيًا وتشغيله بشكل محدود لا يرقى لحجم الكارثة الإنسانية المتفاقمة التي يواجهها 2.5 مليون نسمة بينهم أكثر من 20 ألف مريض وجريح ينتظرون الفرصة للسفر للعلاج في الخارج في ظل انعدام الدواء وتعطيل الأجهزة الطبية اللازمة، كما أن الحق في العلاج ليس منة ولا ورقة ضغط بل حق أصيل يجب أن يُصان من أجل إنقاذ الأرواح، لكن استمرار التلكؤ الصهيوني سياسة مقصودة؛ تعني مزيداً من المعاناة وخرق فاضح لآليات تشغيل المعبر أمام الحالات المرضية والإنسانية التي تضمنها اتفاق وقف اطلاق النار.

إطباق الحصار والتحكم العسكري بقوائم المسافرين عبر بوابة رفح هو قرار إجرامي ممنهج لتحويل قطاع غزة إلى منطقة غير قابلة للحياة ونسف كل الجهود الدولية، ولا سيما أن فتح معبر رفح يجب أن يعود العمل فيه وفق معايير القانون الدولي والإنساني، وتطبيق المرحلة الثانية من الاتفاق التي تنص على الالتزام بالأعداد المقررة للمسافرين والعائدين، ووقف الانتهاكات الممنهجة ضد العائدين والتي تجلت بالإيذاء الجسدي والنفسي والتحقيق القاسي والتسليم للاعتبار الواقعي بتحويل بوابة رفح من معبر إنساني لحاجز عسكري إسرائيلي، ومنع تدخل الميليشيات العصابية الخارجة عن القانون في ممارسة إرهاب العائدين واستجوابهم وتهديدهم وابتزازهم، وصولاً للانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة.

تأتي التطورات المرتبطة بآلية تشغيل معبر رفح في سياق أوسع من الانتهاكات الممنهجة التي تمارسها سلطات الاحتلال، والتي لا تقتصر على الخرق التقني للاتفاقات المعلنة، بل تمتد إلى توظيف المعاناة الإنسانية للمسافرين كوسيلة ضغط نفسي وسياسي، وتوفّر المعطيات المتراكمة بشأن حركة السفر نموذجاً دالاً على كيفية إدارة القيود كأداة سيطرة على المنفذ الوحيد لسكان قطاع غزة، والاتفاق المعلن مع الوسطاء ينص على سفر 150 مسافراً يومياً عبر معبر رفح (50 مريضاً و100 مرافق) بينما الواقع العملي يُظهر أن العدد الفعلي لا يتجاوز 60 مسافراً يومياً في أحسن الأحوال وأيسرها، في ظل إدارة ملف المعبر كورقة ضغط التهجير القسري الذي روج له الاحتلال والتحكم في آلية دخول العائدين وخروج المسافرين بقصد ضبط سياسي واقعي، لا كالتزام إنساني وإنقاذ أرواح مرضى وجرحى ينتظرون نقلهم لتلقي العلاج في الخارج، في حين أشارت شهادات حية من العائدين إلى أن آلية السفر نفسها تُدار بما يفاقم الضغط النفسي، عبر ممارسات تنتهك حرماتهم وحقوقهم كإعاقة تحركهم ودخولهم للمعبر والإبلاغ المستعجل للموافقة على أسمائهم في ساعات متأخرة جداً نحو الواحدة والثالثة فجراً مما يترتب عليه إنهاك المرضى، وإرباك العائلات، وصعوبة الاستعداد اللوجستي ونسيان بعض حوائجهم نتيجة الاستعجال المتكرر، والتحقيقات المطوّلة والمهينة التي يخضع لها العائدين لساعات طويلة وسط ما يعرف بالإجراءات الأمنية كالتفتيش والإهانة والتنكيل والإذلال كوسيلة ردع نفسية، لا كإجراء أمني، كما تكشف هذه الإجراءات بُعداً سياسياً واضحاً، يتجاوز الاعتبارات الأمنية ويندرج ضمن محاولة ممنهجة لدفع السكان نحو الهجرة القسرية.

الضفة الغربية ومحاولة للفهم!

عبدالله أمين

سال حبرٌ كثيرٌ بشأن الضفة الغربية وأهميتها ومركزيتها، ودورها في حربنا مع العدو المحتل لفلسطين المحتلة، سال هذا الحبر قبل معركة «طوفان الأقصى»، وبعدها، كما رافقها. كما كتب صاحب هذه السطور كثيراً من الأوراق حول الضفة الغربية؛ محللاً، وقارئاً، ومقترحاً لكيفية إدارة الحرب مع هذا العدو في هذه البقعة الجغرافية من أرضنا المحتلة. كما حللنا كثيراً من الظواهر التي رأيناها، وراقبنا حركتها وتطور مساراتها، أيضاً قبل الطوفان وبعده ومعه. ولما حصل في الضفة الغربية ما حصل بعد «طوفان الأقصى» من (حرث) لشمالها، وتدمير في وسطها، وتغول على جنوبها، وما ختم به العدو المحتل إجراءاته تلك بالمصادقة على حزمة من القوانين التي تمكنه من ابتلاع ما تبقى من أراضي في الضفة الغربية، وتمكين مغتصبيه من السيطرة عليها (بالقانون)، بعد أن سيطروا عليها بالبلطجة، الأمر ـ قوانين الضم ـ الذي كنا نعتقد أنه سيشعل الأرض تحت أقدام الغزاة المحتلين.

لما كان الأمر على ما قيل سابقاً؛ تأتي هذه المقالة لتحاول فهم الأسباب والدوافع التي جعلت أهلنا في الضفة الغربية، وهم أهل النخوة والشجاعة والحمية (حمر النواظر)، جعلتهم في حالة من (العجز) وشبه التسليم بما جرى ويجري؛ فما يقومون به من حراك يومي على فضله، إلّا أنه لا يرقى إلى مستوى التهديد الذي نشاهد. وحيث إن الأرض محتلة، والعدو يصول ويجول فيها بلا رادع أو حسيب أو رقيب، ولما كان خطاب فصائل العمل الفلسطيني، الوطنية منها والإسلامية، لا يخلو من عبارات ومناشدات لأهلنا في الداخل، للوقوف والنهوض لمواجهة تهديدات العدو في هذه البقعة العزيزة من أرضنا، لما كان الموقف على ما قيل وبُيّن؛ ستحاول هذه المقالة كما قلنا سابقاً تلمس أسباب عدم حماسة، وتفاعل أهلنا في الأرض المحتلة، وبشكل أفضل مما هو عليه الآن، مع خطاب ومناشدات، لا بل أكثر من ذلك، عدم حماستهم لما تقوم به هذه الفصائل والحركات من إجراءات بناء قوة، يمكن أن تشكل مع الأيام عامل رعب، يجعل العدو يعيد التفكير في إجراءاته، وتصرفاته، وقراراته.

في البحث عن الأسباب:

قبل الحديث في ما يعتقد صاحب هذه السطور أنه قد يكون سبباً في عدم تفاعل أهلنا مع خطاب فصائل المقاومة وحركاتها، فضلاً عن إجراءاتها، لا بأس من التذكير أن حركات المقاومة أو التمرد، حتى تكون ناجحة في فعلها، ومقارعة عدوها، والصمود في وجه تهديداته، حتى تكون موفقة وناجحة؛ لا بد أن تتوفر لها مجموعة من الأركان والمؤلفات، من أهمها:

1. قادة مجربون ومحبوبون.
2. مقاتلون مضحون ومتفانون.
3. بنية تحتية قادرة على تأمين متطلبات وضرورات العمل المقاوم.
4. قوة احتياط قادرة على تعويض الخسائر وترميم الأضرار.
5. حاضنة شعبية تستمد منها الشرعية وتؤمن لها متطلبات الأمن والسلامة والبقاء.

ولما كان الركن الخامس ـ الحاضنة الشعبية ـ من أهم أركان العمل المقاوم، والذي كما قلنا تُستمد منه الشرعية، وحيث إن المقاوم (وكيل) يعمل نيابة عن أصيل هو: (الشعب)، لذلك لن يكتب النجاح والتوفيق والنصر لثائر أو مقاوم لا يحوز دعماً وشرعية وغطاء من شعبه، وسيجد نفسه منبتاً عن واقعه، محارباً من داخله، لا يقوى على رد معتد، أو كبح تهديد. وحتى يحوز المقاوم كفرد، والحركة كإطار دعماً من شعبه وأهله؛ لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات والمقدمات ذلك الدعم، من أهما:

1. فاعلية تنظيمية، تُمكّن من المواكبة، والحشد، والتعبئة، والقيادة، والتوجيه، واقتناص الفرص، واستثمار التضحيات.
2. شرعية، تمكنها من ممارسة سلطاتها الإجرائية، بناء على تفويض أبناء شعبها لها، وهنا؛ ويخطئ البعض عندما يظن أن مجرد إطلاق صفة مقاومة أو مقاوم على شخص أو هيئة، يعطيه، أو يعطيها شرعية أبدية! وفي هذا تفصيل يضيق المقام والمقال عنه.
3. الدافع، الذي يحمل الآخرين على قبول الأفعال والإجراءات والمسلكيات. ومن أهم ما يمكن أن يقال تحت مفردة الدافع هو: أن المصداقية هي أهم ما يجعل الطرف المقابل يتقبل ما يقوم به المقاوم والثائر، وهي ـ المصداقية ـ أصلٌ وكل ما بعدها تفصيل.
4. قبول الأكلاف والمخاطر؛ من قبل المقاوم وبيئته الحاضنة، ولا يمكن أن تتوفر مثل هذه الصفة ما لم تثبت المصداقية، وتشاهد وترى رأي العين.

نصل إلى أصل البحث، وهو محاولة فهم ما نشاهده، أو يشاهده غيرنا في الضفة الغربية من (برود) أو لا حماسة مولدة لفعل حقيقي، ينتج عنه تهديد ذو مصداقية على العدو، وهي، أي الضفة الغربية التي ما بخلت يوماً على المقاومة بغالٍ أو نفيس، لكننا، كغيرنا تتبادر إلى أذهاننا تساؤلات، واستفسارات عما نرى ونشاهد، فهل يعود سبب ما نرى إلى:

أ. عدم قناعة الحاضنة الشعبية بجدوى المقاومة ومواجهة المحتل؟

ب. عدم تحديد المهمة المطلوب تأديتها من قبل حركات المقاومة والعاملين معها، في مثل هذه البيئة العملياتية المعقدة؟

ت. ارتفاع أكلاف المقاومة، في الوقت الذي ليس هناك ما يعوض أو يرمم الضرر؟

ث. عدم وجود حليف، أو داعم؛ محلي أو إقليمي أو دولي، مستعد للذهاب في شوط دعم المقاومة إلى نهايته؟

ج. تعدد مصادر التهديد ـ يهود، سلطة، أجهزة أمن خارجية ـ وعدم القدرة على تغطية طيف المخاطر الناتج عنها؟

ح. انقطاع أو خلل في سلاسل التوريد؛ البشرية والمادية، المطلوبة لبناء حالة مقاومة، قادرة على تشكيل تهديد على العدو، وقطعان المستوطنين والمحتلين.

خ. خلل في بناء علاقة عمل سليمة وفاعلة بين حركات المقاومة والداخل المحتل؟

د. العمل بروح التنافس الحزبي، وليس التكامل والتشارك الحركي؟

وأسئلة يطول عدها، وسردها، يجب البحث عن إجابات لها وعليها، في طريق تكوين فهم صحيح عن أسباب ما نراه، ونشاهده من تغول غير مسبوق من العدو الصهيوني على أهلنا وشعبنا في الضفة الغربية، يقابله حالة من العجز واللا فاعلية في مواجهة إجراءات العدو التدميرية في مختلف مدن وقرى وخرب الضفة الغربية. الأمر الذي نوصي معه بالآتي:

1. عقد حلقات نقاش، وورش عمل وتحليل، وتفكير جمعي، تضم أصحاب الشأن والاختصاص، للبحث في إجابات عما طرح من تساؤلات.
2. إعادة ضبط وتوصيف دور جغرافيا الضفة الغربية في معادلة حربنا مع قوات الاحتلال الصهيونية.
3. تحديد مهمة قوى المقاومة كحركات، وأفرادها كفاعلين، في سياق ما ذكر في النقطة السابقة.
4. إعادة حشد وتعبئة وتخصيص، قدرات قوى المقاومة الفلسطينية، المادية منها والبشرية، في سياقات عمل تخدم التوصيف (الوظيفي) لجغرافيا الضفة الغربية، في استراتيجيات المقاومة الفلسطينية.
5. معرفة قدرات وإمكانيات وطاقة البيئة الحضانة، وتأمين الحد المقبول من متطلبات مشاركتها وصمودها في المعركة مع العدو.
6. الضرب بيد من حديد على كل ظواهر العمالة و/ أو التساوق مع أهداف العدو وبرامج عمله، ومن يلف لفه، ويعمل عمله،
7. إدارة الميدان بناء على إجراءات وتدابير (خطة حرب)، وليس التخطيط لعملية آنية.

كانت هذه بعض الهواجس والخواطر التي لاحت على الذهن، أثناء التفكير في سبب ما نراه ونشاهده في الضفة الأبية، جئنا على ذكرها، لتشكل حافز تفكير جماعي تخصصي، لعلّنا نسد ثغرة عندنا، وننكأ جرحاً عند عدونا.

هل سينجح نتنياهو في جرّ أمريكا إلى حرب مباشرة مع إيران؟

عادل ياسين

بات من الواضح أن تصاعد حدّة التوتر في المنطقة بين إيران والولايات المتحدة هو نتاج مباشر للحراك الإسرائيلي المكثّف، وللحملة التحريضية الممنهجة التي يقودها بنيامين نتنياهو شخصيًا، بهدف دفع الإدارة الأمريكية إلى تنفيذ عملية عسكرية واسعة ضد إيران؛ ولا سيّما أن الولايات المتحدة تعايشت عدة سنوات مع الاتفاق النووي الذي أبرمته إدارة باراك أوباما عام 2015.

كما لا يخفي على أحد أن نتنياهو يبدع في ابتزاز الإدارة الأمريكية بناء على قناعته بأهمية الدور الوظيفي الذي تقوم به إسرائيل في خدمة المصالح الأمريكية في العالم وخصوصا فيما يتعلق بصراع النفوذ أمام الصين وغيرها ؛ عدا عن كونها أكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ما يعني أننا أمام محاولة إسرائيلية واضحة لتأجيج نيران الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، حتى لو أدى ذلك إلى اتساع رقعة المواجهة وما يترتب عليها من زعزعة للاستقرار العالمي وسقوط مزيد من الضحايا، سواء كانوا أمريكيين أو إسرائيليين أو إيرانيين.

فالمهم بالنسبة لنتنياهو هو تحقيق مصالحه الشخصية لا سيما وأنه يعد إسقاط النظام الإيراني بمنزلة إنجاز يمكن أن يسعفه في الانتخابات القادمة ويمنحه فرصة الفوز والبقاء في منصبه رئيسا للحكومة للسنوات الأربع القادمة والتهرب من كابوس المحكمة والتخلص من وصمة عار إخفاقات السابع من أكتوبر.

ومن أراد التحقق من هذه القراءة، فما عليه سوى متابعة تصريحات السياسيين والمحللين المحسوبين على التيار اليميني في إسرائيل، حيث يبدو وكأن هناك خطة مدروسة تهدف إلى دفع الإدارة الأمريكية نحو مواجهة مع إيران بعدة وسائل: إما عبر تضخيم الخطر الإيراني على الولايات المتحدة والعالم، أو عبر التركيز على الحشود العسكرية الأمريكية في المنطقة.

وذلك بهدف إيصال الرئيس دونالد ترامب إلى مرحلة يصعب عليه التراجع عنها، استنادًا إلى قراءة لطبيعته السياسية التي تميل إلى إظهار الحزم والسعي لتحقيق إنجازات تُسجَّل في إرثه السياسي.

ولعل من أبرز ما يعكس هذا التوجه ما قاله المحلل السياسي نير كيفينس، حين أشار إلى أن من مصلحة إسرائيل أن يقود الحرب شخصٌ غاضب يسعى للانتقام لكرامته، ويحافظ على صورته كأقوى قائد في العالم، وأنه شخصية حاسمة لا تتراجع عن تهديداتها.

في المقابل، وأمام هذا التحريض الإسرائيلي المكثّف، يبرز تردد أمريكي واضح، تجلّى في تصريحات متكررة لمسؤولين أمريكيين، بل وللرئيس ترامب نفسه، عندما أشار إلى أنه يدرس إمكانية توجيه ضربة محدودة لإيران، على أمل أن تدفعها إلى القبول باتفاق يتماشى مع رؤيته، وإلا فإنه قد ينظر لاحقًا في خيار عملية عسكرية أوسع.

هذا التردد لا يأتي من فراغ، بل يستند إلى عدة اعتبارات، من أبرزها:

أ. عدم القناعة التامة بجدوى العمل العسكري وقدرته على تحقيق أهدافه؛ وهو ما ألمح إليه المدير السابق لوكالة وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ديفيد بترايوس، حين شكك في فعالية الضربات العسكرية وإمكانية إسقاط النظام الإيراني من خلالها.

ب. غياب رؤية واضحة لكيفية إنهاء الحرب بطريقة لا تؤثر سلبًا في مكانة الولايات المتحدة وسمعتها الدولية.

ت. ضعف الشرعية الشعبية لشن حرب على إيران؛ إذ أظهرت استطلاعات رأي أجرتها شبكة CBS أن 67% من الأمريكيين يعارضون القيام بعملية عسكرية لدعم المتظاهرين في إيران.

ث. تعهدات ترامب خلال حملته الانتخابية بعدم الانخراط في حروب خارجية جديدة.

ج. معارضة جزء معتبر من مستشاريه لأي عملية عسكرية محتملة، خاصة في ظل اقتراب الانتخابات النصفية والخشية من فقدان الحزب الجمهوري أغلبيته في مجلس الشيوخ.

ح. التجارب المريرة التي خلفتها الحروب في العراق وأفغانستان، وما ترتب عليها من خسائر بشرية كبيرة في صفوف الجيش الأمريكي.

خ. الكلفة الاقتصادية الباهظة لأي حرب جديدة، في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي وارتفاع حجم الدين العام حيث بلغ حسب التقديرات 38.5 ترليون $ تقريبا.

كل هذه الاعتبارات تشير إلى أن الحشود العسكرية والتهديدات قد تكون في جوهرها أدوات ضغط سياسي لانتزاع تنازلات من إيران، ودفعها إلى توقيع اتفاق يمنح ترامب صورة "انتصار" سياسي. وهو ما يتقاطع مع تصريح المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف، الذي أشار إلى شعور ترامب بالإحباط من محدودية تأثير التهديدات والحشود في تغيير السلوك الإيراني.

وفي المحصلة، يبقى الحسم مرهونًا بتقدير الإدارة الأمريكية لقدرة إيران على امتصاص الضربة الأولى، وإمكانية ردّها بضربة مقابلة، إضافة إلى قدرتها على تفعيل حلفائها في المنطقة، ومدى نجاحها في تحييد دول الإقليم ومنعها من الانخراط في عمليات اعتراض الصواريخ أو تقديم الدعم اللوجستي لأي عمليات عسكرية.

خيام التعليم في غزة... مبـــــادرات تطوعية تسد فراغ المدارس وتحذر من مخاطر التجهيل

غزة/ محمد حجازي

في قلب النزوح غرب غزة، تحوّلت خيمتان بسيطتان إلى مركز تعليمي يستوعب أكثر من ألف طالب وطالبة، في محاولة لسد الفراغ الذي خلّفه تعطل المدارس جراء الحرب، وسط تحذيرات تربوية من مخاطر ضياع عام دراسي كامل وتفاقم الأمية بين الأطفال.

المبادرة، التي تقودها المربية ريما سكيك مديرة "نقطة مخيم الريس التعليمية"، انطلقت بجهد فردي وبالتنسيق مع المعلمين إسلام الشامي وأحمد حمد، بعدما لاحظوا تزايد أعداد الأطفال المتروكين بلا تعليم في مناطق النزوح.

وتقول سكيك لصحيفة «فلسطين» إن المشروع بدأ بخيمتين أقيمتا على نفقة شخصية فوق مساحة تقدر بنحو 510 أمتار مربعة، واستقبل في بدايته 300 طالب، قبل أن يتضاعف العدد إلى أكثر من 1000 طالب وطالبة خلال فترة وجيزة، ما اضطر القائمين عليه إلى تقسيم اليوم الدراسي إلى ثلاث فترات.

وأوضحت أن 30 معلّمًا يعملون بشكل تطوعي كامل، ويقطع بعضهم مسافات طويلة سيرًا على الأقدام للوصول إلى الطلبة، رغم شح الإمكانات وانعدام المستلزمات الأساسية، مثل المقاعد والقرطاسية والسبورات المناسبة.

وأضافت: "نعتبر هذه الخيمة خط دفاع أخير عن حق الأطفال في التعليم، في ظل واقع يهدد جيلاً كاملًا بالضياع".

داخل إحدى الخيام المزدحمة، يجلس الطفل أحمد السبتي، طالب الصف الرابع، منحنياً فوق دفتره الموضوع على ركبتيه. يقول: "نكتب على الأرض، وركبنا وظهورنا بتوجعنا. لما ينزل المطر بنخاف على دفاترنا من البلل".

ويضيف أنه يحلم بأن يصبح طبيبًا ليعالج أطفال المخيم، لكنه يتمنى أولًا أن يحصل على كرسي وطاولة تساعده على الدراسة بشكل أفضل.

وتؤكد سكيك أن المبادرات الشعبية، رغم أهميتها، لا يمكن أن تكون بديلًا دائمًا عن المدارس النظامية، مشددة على ضرورة استئناف العملية التعليمية في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، باعتبارها الجهة الرئيسة المسؤولة عن تعليم اللاجئين. وترى أن استمرار تعطّل هذه المدارس يهدد الاستقرار التعليمي والنفسي للأطفال.

من جهته، يقول وسيم الساعي، والد أحد الطلبة، إن المبادرة تمثل "طوق نجاة" لأبنائهم، لكنها لا تغني عن الحاجة إلى دعم مؤسسي شامل. ويضيف: "التعليم اليوم معركة وعي وهوية، وأي فراغ في هذا الجانب ستكون له آثار طويلة المدى على الجيل الجديد".

وتشير سكيك إلى أن الفئات الأكثر هشاشة، مثل الأيتام وأبناء الأسرى، وجدوا في الخيمة مساحة آمنة نسبيًا للدعم النفسي والاجتماعي إلى جانب التعليم، مؤكدة أن استمرار المبادرة مرهون بتوفير الحد الأدنى من الدعم اللوجستي.

وتختم بنداء عاجل للمؤسسات الدولية والجهات المانحة لتوفير مقاعد دراسية ومواد تعليمية ومستلزمات أساسية، محذرة من أن حرمان الأطفال من التعليم في هذه المرحلة الحساسة سيترك آثارًا عميقة قد تمتد لسنوات.

بين نوبات التشنج والحرب... الطفل «أمير» يصارع الزمن لإنقاذ حياته

غزة/ هدى الدلو:

يصارع الطفل أمير (9 أعوام ونصف) خطر الموت وتفاقم التلف الدماغي، في ظل نوبات تشنج كهربائي متكررة وغياب العلاج المتخصص داخل قطاع غزة، ما يضع حياته على المحك ويجعل خروجه للعلاج خارج البلاد مسألة وقت حاسم.

ويعاني أمير من نوبات كهربائية خطيرة تهاجمه عشرات المرات يوميًا، تطورت حالته بعدها إلى شلل دماغي مفاجئ، مع تراجع حاد في النمو العصبي وفقدان النطق والسمع، إضافة إلى فقدانه القدرة على التحكم في وظائفه الحيوية.

كما اكتشف الأطباء وجود كتلة ورمية في رأسه، وسط عجز عن إجراء فحوصات دقيقة بسبب نقص الإمكانات الطبية.

والده أحمد أبو دروسه يقول إن ابنه وُلد سليمًا، وكان طفلًا طبيعيًا يملأ البيت حركة وضحكًا، قبل أن تبدأ التشنجات قبل أشهر من اندلاع الحرب. ويوضح أن الأطباء أكدوا إمكانية السيطرة على حالته بالالتزام الدوائي، إلا أن تكرار النوبات – التي وصلت في أحد الأيام إلى 12 مرة – أدى إلى تدهور متسارع.

ومع تصاعد الحرب، ازدادت المعاناة، إذ تعاني المستشفيات نقصًا حادًا في أدوية الأعصاب وأجهزة التخطيط الدماغي المتقدمة، ما يحول دون الوصول إلى تشخيص دقيق أو خطة علاج متكاملة. وأكد الأطباء حاجة أمير إلى تقييم شامل في مركز طبي متخصص يتضمن فحوصات جينية وعصبية دقيقة وبرنامجًا تأهيليًا مكثفًا، وهي خدمات غير متوفرة حاليًا في القطاع.

وفي ظل نوبات فرط الحركة وفقدان الإدراك، تضطر العائلة أحيانًا إلى تثبيت أطرافه بحبال قماشية لحمايته من إيذاء نفسه، بعدما بات غير قادر على إدراك الخطر أو التعرف إلى اسمه وعائلته. وتقول والدته إنها تفرغت لرعايته على مدار الساعة، فيما يقف والده عاجزًا أمام تكاليف العلاج خارج البلاد وإغلاق المعابر.

أشقاء أمير يعيشون صدمة يومية وهم يشاهدون شقيقهم يفقد توازنه أو يدخل في نوبة قد تستمر لدقائق طويلة، بينما تتمسك الأسرة بأمل وحيد يتمثل في إتاحة فرصة سفر عاجلة للعلاج.

ويؤكد والده أن الوقت ليس في صالح ابنه، محذرًا من أن أي تأخير إضافي قد يعني خسارة فرصة إنقاذ ما تبقى من دماغه الصغير، في سباق مع الزمن يتقاطع فيه المرض مع تداعيات الحرب.

الغزي في الخارج... من نجاة الحرب إلى صدمة المعيشة

غزة/ رامي رمانة:

لم تكن مغادرة قطاع غزة بالنسبة لآلاف الفلسطينيين الذين عبروا الحدود إلى الخارج مجرد نجاة من القصف، بل تحوّلت إلى انتقال قاسٍ من صدمة الحرب إلى صدمة الضياع المعيشي.

وتشير التقارير إلى أن أكثر من 110 آلاف فلسطيني وصلوا إلى مصر منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ليجدوا أنفسهم أمام واقع قانوني ومعيشي معقّد، في ظل إقامات مؤقتة، وصعوبة الحصول على تصاريح عمل، وارتفاع تكاليف السكن والخدمات.

وأصبحت النجاة رحلة كفاح يومية مريرة، خصوصًا للنخب الأكاديمية التي فقدت مكانتها العلمية ومنازلها في غزة، لتواجه في الغربة سؤال البقاء وتوفير ثمن الدواء.

وتجسّد تجربة البروفيسور زهير عابد، الأكاديمي الفلسطيني النازح من قطاع غزة، حجم الكارثة الاقتصادية التي لحقت بالنخب الفلسطينية؛ إذ لم تتوقف الخسائر عند تدمير الأصول العقارية، بل امتدت إلى استنزاف حاد للمدخرات وتحديات معيشية وصحية باهظة في دول الاغتراب.

وكشف عابد لصحيفة «فلسطين» عن خسارة فادحة تمثلت في تدمير منزله بالكامل في غزة، والذي قُدّرت قيمته بنحو 400 ألف دولار أمريكي. ولم تقتصر الأعباء المالية على ذلك، بل اضطر إلى دفع 20 ألف دولار تكاليف تنسيق عبر شركة «هلا» لتأمين خروج أسرته المكوّنة من أربعة أفراد إلى الأراضي المصرية.

وفي محاولة لاستعادة توازنه المالي، أقدم عابد على خطوة استثمارية في سلطنة عُمان، حيث أنفق قرابة 5,000 دولارات لإنشاء سجل تجاري، إضافة إلى 1,200 دولار تكاليف سفر. غير أن المحاولة واجهت تحديات تشغيلية كبيرة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، إذ بلغ إيجار السكن 550 دولارًا شهريًا، ما أدى في النهاية إلى تعثّر المشروع والعودة بخسارة كاملة إلى مصر.

المواطن محمد سكيك

ويواجه عابد حاليًا ضغوطًا اقتصادية متزايدة في مقر إقامته بمدينة الإسكندرية، حيث يُقدَّر متوسط إنفاقه الشهري (إيجارًا ومعيشة) بنحو 350 دولارًا. كما يحتاج إلى دورة علاجية شهرية لمرض ضمور النخاع الشوكي بتكلفة تصل إلى 1,000 دولار، وهو عبء مالي ثقيل استمر ستة أشهر ولا يزال قائمًا.

ولا يختلف حال الفلسطيني الذي غادر القطاع قبل الحرب كثيرًا. ويقول المواطن محمد سكيك إن الغزيين المقيمين خارج وطنهم، وخصوصًا في إسطنبول التركية، يواجهون تدهورًا معيشيًا حادًا خلال السنوات الخمس الأخيرة، نتيجة الارتفاع غير المسبوق في تكاليف السكن والخدمات والمواد الأساسية مقابل دخول ثابتة أو متراجعة.

وأوضح لـ«فلسطين» أن الإيجارات في الأحياء الشعبية ارتفعت من نحو 200 دولار قبل سنوات إلى قرابة 500 دولار حاليًا كحد أدنى، إضافة إلى فواتير شهرية قد تصل إلى 200 دولار، دون احتساب الغذاء والتعليم والمواصلات.

وأشار إلى أن حدّ الجوع في تركيا تجاوز ما يعادل 500–560 دولارًا شهريًا، وهو مبلغ بالكاد يغطي الاحتياجات الغذائية الأساسية، فيما تخطّى حدّ الفقر لأسرة مكوّنة من أربعة أفراد نحو 1,600 دولار شهريًا، وهو مستوى دخل يفوق قدرة معظم العاملين.

وبيّن سكيك أن الغزي يعيش حالة تنقّل قسري بسبب زيادات الإيجارات المتكررة، ما يفرض عليه تغيير مسكنه بشكل شبه سنوي، مع تحمّل تكاليف نقل مرتفعة قد تصل إلى 800 دولار داخل المدينة الواحدة. كما يُجبر كثير من العمال على العمل دون تصاريح رسمية، ما يعرّضهم للمخالفات أو الترحيل رغم حاجتهم الماسّة إلى العمل.

وفي ملف التعليم، أكد أن تكاليف المدارس الخاصة تضاعفت خلال فترة وجيزة، فيما تبقى الخيارات الأقل كلفة عبئًا ثقيلًا على العائلات محدودة الدخل، خاصة مع ارتفاع تكاليف المواصلات والخدمات الأساسية.

وأضاف أن القيود الإدارية المرتبطة بالإقامة وتثبيت العنوان، إلى جانب صعوبات اللغة والعمل، خلقت حالة من عدم الاستقرار المستمر، حيث يعيش الغزي بين ضغط المعيشة وتعقيدات القوانين، دون منظومة دعم اجتماعي كما كان في قطاع غزة.

وختم سكيك بالتأكيد أن الغزي في الخارج يعيش واقعًا قاسيًا قائمًا على محاولة البقاء يومًا بيوم، داعيًا الجهات المعنية والمؤسسات الإنسانية إلى الالتفات الجاد لمعاناة الجاليات الفلسطينية وتحسين ظروفها المعيشية والقانونية.

فرنسا: الوضع الإنساني في غزة صعب رغم وقف النار

باريس/ فلسطين:

قال وزير الخارجية الفرنسي نويل بارو، أنه رغم سريان وقف إطلاق النار، فإن الوضع الإنساني في غزة لا يزال صعباً، لافتاً إلى أن 320 طناً من المساعدات تنتظر التسليم إلى القطاع.

وأكد بارو، في تصريح له، أمس، أن المساعدات الغذائية يجب أن تصل إلى المدنيين في قطاع غزة دون أي عوائق. وأوضح أن فرنسا أوصلت، أمس الاثنين، 80 طناً من المساعدات الغذائية إلى غزة.

وشدد وزير الخارجية الفرنسي على ضرورة وصول المساعدات الغذائية إلى المدنيين في غزة دون عوائق، مؤكداً استمرار بلاده في تعبئة جهودها لدعم أهالي القطاع.

والأحد، أوضح مركز غزة لحقوق الإنسان في بيان تلقته «وكالة سند للأنباء»، أن دخول المساعدات لا يتجاوز 43% من الكميات المتفق عليها، والبالغة 600 شاحنة يومياً بينها 50 شاحنة وقود، فيما لم تتعد نسبة إدخال الوقود 15%. كما أشار إلى استمرار القيود على السفر عبر معبر رفح، بنسبة التزام لم تتجاوز 40.3%.

واعتبر المركز أن هذه المعطيات تعكس استهدافاً للفئات المحمية، وتشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني، مطالباً بفتح تحقيقات دولية مستقلة ومساءلة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

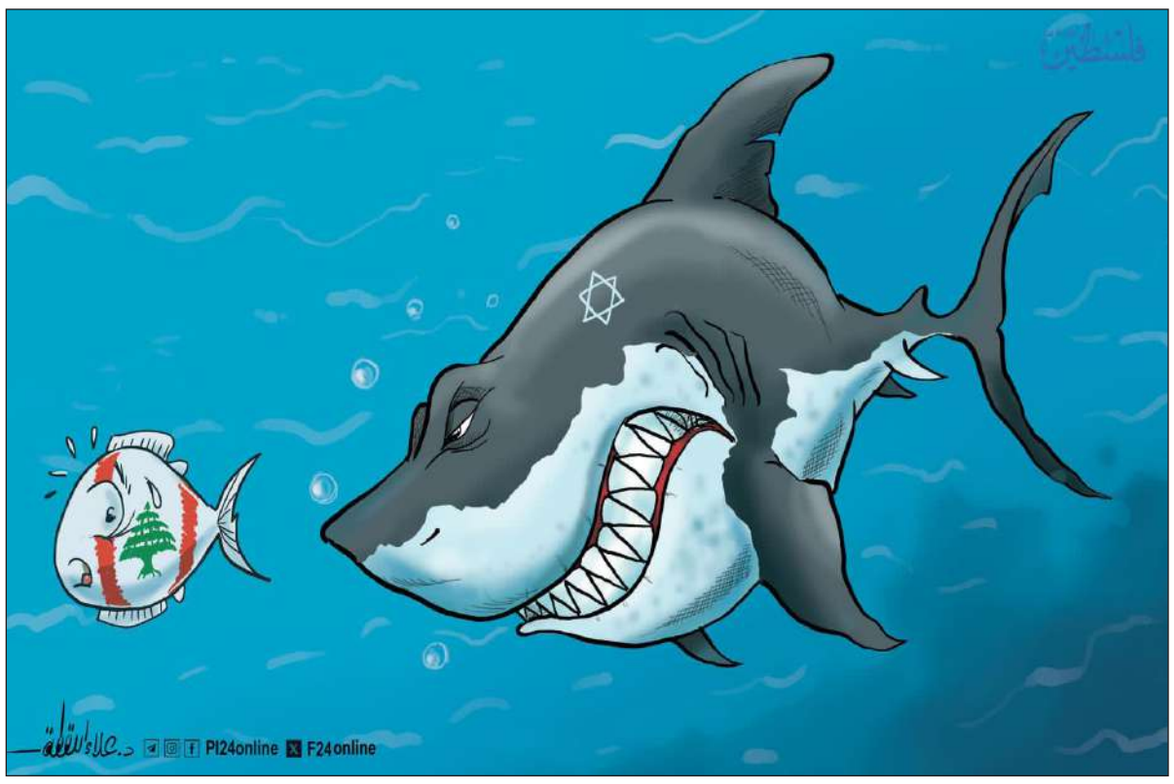

فقد عينًا ويصارع لإنقاذ الأخرى...
الطفل محمد أبو شاويش ينتظر إجلاءً عاجلًا للعلاج

النصيرات / فاطمة العويني

يواجه الطفل محمد أبو شاويش (4 أعوام) خطر فقدان بصره بالكامل، بعد أن خسر النظر في إحدى عينيه وباتت الأخرى مهددة بالتلف، في ظل عجز طبي داخل قطاع غزة وتأخر إجلائه للعلاج في الخارج رغم حصوله على تحويلة منذ أكثر من عام.

ويعاني محمد من مرض "الجلوكوما" (ارتفاع ضغط العينين) منذ أن كان عمره شهرًا واحدًا، حين لاحظت أسرته جحوظًا شديدًا في عينيه. ويقول جده محمد أبو شاويش، المتابع لرحلة علاجه، لـ«فلسطين»: "أبلغنا الأطباء أن حالته تتطلب علاجًا دائمًا بقطرات للحفاظ على النظر، وأن المرض لا شفاء منه، بل يمكن فقط السيطرة عليه".

وأضاف أن طبيبًا كان الوحيد في غزة الذي يجري عمليات زراعة صمامات لتخفيف ضغط العين – وهو علاج مستورد من الهند – أجرى للطفل العملية بالفعل، "لكن مع اندلاع الحرب غادر الطبيب إلى لندن، ولم يعد هناك من يستطيع متابعة الحالة".

ومع تفاقم الوضع الصحي، عرضت العائلة الطفل على أطباء عيون آخرين، فأقروا عجزهم عن التعامل مع حالته ومنحوه تحويلة علاج عاجلة إلى الخارج. إلا أن الإجلاء لم يتم حتى اليوم، ما أدخله في دوامة تدهور متسارع انتهت بفقدانه البصر في إحدى عينيه.

ويشير جده إلى أن الأسرة اضطرت إلى استبدال القطرات الطبية ثلاث مرات بسبب عدم توفرها، رغم أن سعر العبوة الواحدة يصل إلى 78 شيكلًا ولا تكفي لشهر كامل، في وقت تعطّل فيه والد الطفل عن العمل وفقد مصدر دخله. ويوضح أن تغيير الدواء بشكل متكرر كانت له آثار سلبية مباشرة على مستوى الرؤية.

وتفاقمت معاناة العائلة بعد فقدان شقتها في أبراج عين جالوت، ثم بناية العائلة المكونة من أربعة طوابق في المخيم الجديد بالنصيرات، جراء الحرب. ومع النزوح المتكرر، أصبح محمد أكثر عرضة للإصابة، خاصة مع ضعف بصره ومحاولاته استكشاف محيطه.

ويستذكر الجد حادثة ارتطم فيها الطفل بأحد أعمدة المنزل أثناء محاولته الهرب خوفًا من قصف مجاور، ما أدخله في غيبوبة استمرت خمسة أيام.

ويقول: "اليوم نلاحقه من مكان لآخر خشية أن يصطدم بجدار أو جسم صلب، خاصة أننا نقيم في شقة غير مكتملة البناء لا تناسب وضعه الصحي".

وللحفاظ على ما تبقى من نظره، تخضع العين المتبقية لقياسات ضغط متكررة داخل غرف عمليات خاصة، بكلفة تصل إلى 200 دولار في كل مرة، وهو مبلغ يفوق قدرة الأسرة المحدودة.

ولا تطلب عائلة أبو شاويش سوى إجلاء عاجل للطفل محمد لتلقي العلاج المتخصص خارج غزة، قبل أن يفقد بصره نهائيًا. فبين فقدان المأوى وضياع الممتلكات، يبقى أملهم الوحيد أن يتمكن طفلهم من إنقاذ ما تبقى من عينه الأخرى، واستعادة حقه في طفولة آمنة كبقية أقرانه.

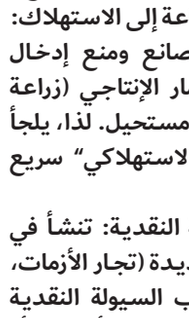

محمد يزيد الناظر

"المولات" وأثرهـــــا في الاقتصاد المحلي

بينما لا تزال أصوات المدافع تُسمع في الأفق، وتلال الركام تغطي مساحات واسعة من قطاع غزة، يبرز مشهد يثير الحيرة والتساؤل: افتتاح مراكز تجارية ضخمة (مولات) تتلألأ أضواؤها وسط عتمة القطاع. كيف يغامر رأس المال في بيئة محفوفة بالمخاطر؟ وماذا تعكس هذه الظاهرة عن طبيعة الاقتصاد الغزيّ في زمن الأزمات؟

أولاً: لماذا تزداد المولات رغم السوء الاقتصادي؟

قد يبدو الأمر «انتحاراً اقتصادياً»، لكن للخبراء والمستثمرين وجهة نظر أخرى تفسر هذا التوسع:

1. هروب الاستثمار من الصناعة إلى الاستهلاك: بسبب الحصار وتدمير المصانع ومنع إدخال المواد الخام، أصبح الاستثمار الإنتاجي (زراعة وصناعة) عالي المخاطر وشبه مستحيل. لذا، يلجأ المستثمرون إلى "الاقتصاد الاستهلاكي" سريع الدوران والربح.

2. اقتصاد الأزمات والسيولة النقدية: تنشأ في الحروب طبقات اقتصادية جديدة (تجار الأزمات، مستفيدو الإغاثة، أو أصحاب السيولة النقدية المخزنة) يبحثون عن قنوات لتصريف أموالهم أو غسلها في مشاريع عقارية وتجارية مرئية.

3. الحاجة إلى "وهم الاستقرار": توفر المولات مكاناً يمنح المواطن شعوراً مؤقتاً بالعودة للحياة الطبيعية، وهي حاجة نفسية واجتماعية تزيد من الإقبال، حتى لو كانت القدرة الشرائية محدودة.

ثانياً: المزايا والعيوب (أثرها في الاقتصاد المحلي)

المزايا (الفرص)

1. خلق فرص عمل:

توفر مئات الوظائف للشباب (باعة، أمن، محاسبين) في ظل بطالة قياسية.

2. تنظيم السوق:

تساهم في توفير سلع متنوعة في مكان واحد وبأسعار قد تكون منافسة أحياناً نتيجة الشراء بالجملة.

3. جذب السيولة:

تحفز المواطنين الذين يملكون مدخرات على إنفاقها، ما يحرك عجلة السوق المحلية.

العيوب (التحديات)

1. تدمير صغار التجار:

تؤدي إلى إغلاق «الدكاكين» والمحلات الصغيرة التي لا تستطيع منافسة العروض الكبرى.

2. اقتصاد استهلاكي غير منتج:

لا تساهم في الناتج المحلي الحقيقي (صناعة/ تصدير) بل تعتمد على استيراد السلع واستنزاف العملة الصعبة للخارج.

3. تعميق الفجوة الطبقية:

تبرز مظاهر الرفاهية في وقت يعاني فيه أغلب السكان من الفقر المدقع، ما يولد إحباطاً اجتماعياً.

ثالثاً: ما هو المطلوب من هذه المولات في هذا الوقت الصعب؟

إن *المسؤولية الاجتماعية للمولات في غزة يجب أن تتجاوز منطق الربح والخسارة لتصبح «شريكاً في الصمود»*:

• سياسات سعرية تراعي الأزمة: الابتعاد عن الاحتكار وتحديد هوامش ربح منخفضة جداً على السلع الأساسية كمساهمة وطنية.

• مبادرات تشغيلية: إعطاء الأولوية في التوظيف للمتضررين من الحرب أو الذين فقدوا معيلهم، وعدم الاكتفاء بالاستغلال المهني برواتب متدنية.

• المساهمة في إعادة الإعمار: تخصيص جزء من الأرباح لدعم الصناديق الإغاثية أو ترميم المرافق العامة المحيطة بهذه المولات.

الخلاصة: *كثرة المولات في غزة ليست دليلاً على «رفاهية» الشعب، بل هي تعبير عن تشوه اقتصادي فرضه الحصار والحرب، حيث يهرب رأس المال من قطاعات الإنتاج المحطمة إلى قطاع الخدمات المتاح*. لكي تكون هذه المشاريع رافعة للاقتصاد وليست عبئاً عليه، يجب أن تتحول من مجرد «صالات عرض للبضائع المستوردة» إلى مؤسسات تدعم صمود الإنسان الغزي والمنتج المحلي.

إنفوجرافيك